

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

تقرير الاستثمار العالمي عرض عام

سلاسل القيمة العالمية: الاستثمار والتجارة من أجل التنمية



الأمم المتحدة
نيويورك وجنيف، ٢٠١٣

ملاحظة

شعبة الاستثمار وتنمية المشاريع، التابعة للأونكتاد، هي مركز تفوق عالمي يتناول القضايا المتصلة بالاستثمار وتنمية المشاريع في منظومة الأمم المتحدة. وتعتمد هذه الشعبة على خبرة ودراية دولية مكسبة على مدى أربعة عقود في مجالات البحوث وتحليل السياسات، وبناء توافق الآراء على المستوى الحكومي الدولي، وتقديم المساعدة التقنية إلى أكثر من ١٥٠ من البلدان النامية.

ومصطلحا "البلد"/"الاقتصاد" المستخدمان في هذا التقرير يشيران أيضاً، حسب الحالة، إلى الأقاليم أو المناطق؛ وليس في التسميات المستخدمة في هذا التقرير ولا في طريقة عرض المادة الواردة فيه ما يتضمن الإعراب عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تسميات مجموعات البلدان لا يُقصد بها إلا تلبية الأغراض الإحصائية والتحليلية وليس فيها ما يعبر بالضرورة عن أي حكم بشأن مرحلة التنمية التي بلغها بلد بعينه أو التي بلغت منطقة بعينها في عملية التنمية. والتجمعات الرئيسية للبلدان المستخدمة في هذا التقرير تتبع التصنيف الذي يسير عليه المكتب الإحصائي للأمم المتحدة. وهي:

البلدان المتقدمة: وهي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (عدا تركيا، وجمهورية كوريا، وشيلي، والمكسيك)، بالإضافة إلى البلدان الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي التي ليست أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (بلغاريا، ورومانيا، وقبرص، ولاتفيا، ولبنانيا، ومالطة)، علاوة على أندورا، وبرمودا، وسان مارينو، وليختنشتاين، وموناكو.

الاقتصادات الانتقالية: وهي جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة، وجورجيا.

الاقتصادات النامية: وهي عموماً جميع الاقتصادات غير المذكورة تحديداً أعلاه. وللأغراض الإحصائية، فإن البيانات المتعلقة بالصين لا تشمل البيانات المتعلقة بمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ومنطقة ماكاو الإدارية الخاصة ومقاطعة تايوان الصينية.

ولا ينبغي تفسير أي إشارة إلى شركات ما وإلى أنشطتها على أنها تعني تأييد الأونكتاد لهذه الشركات أو لأنشطتها.

والحدود والأسماء الواردة في الخرائط المعروضة في هذا المنشور والتسميات المستخدمة في تلك الخرائط لا تنطوي على إقرارها أو قبولها رسمياً من جانب الأمم المتحدة.

وقد استُخدمت الرموز التالية في الجداول:

- تدل النقطتان المتجاورتان (..) على أن البيانات غير متاحة أو أنها لم ترد بصورة منفصلة. وقد حُذفت الصفوف من الجداول في حالة عدم توافر بيانات متعلقة بأي عنصر من عناصر الصف؛
- وتدل الشَّرطة الأفقية (-) على أن البند يساوي صفرًا أو على أن قيمته لا تُذكر؛
- ويدل الفراغ في الجدول على عدم انطباق البند، ما لم يُذكر خلاف ذلك؛
- وتدل الشَّرطة المائلة (/) الواردة بين عامين، مثل ١٩٩٤/١٩٩٥، على سنة مالية؛
- ويدل استخدام الشَّرطة الأفقية (-) الواردة بين عامين، مثل ١٩٩٤-١٩٩٥، على الفترة المعنية كاملةً، بما في ذلك سنة البدء وسنة الانتهاء؛
- ويقصد بعبارة "دولار/دولارات" دولار/دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك؛
- وتشير المعدلات السنوية للنمو أو التغيير إلى المعدلات السنوية المركَّبة، ما لم يُذكر خلاف ذلك؛

وحاصل جمع الأرقام والنسب المئوية الواردة في الجداول لا تساوي بالضرورة المجاميع المبيَّنة وذلك بسبب التقريب.

والمادة الواردة في هذه الدراسة يجوز اقتباسها بحرية، مع ذكر المصدر على الوجه المناسب.

تصدير

يصدر تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٣ في لحظة هامة. فالمجتمع الدولي يدفع بمساعيه الأخيرة من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد المقرر وهو عام ٢٠١٥. وفي الوقت نفسه، تعمل الأمم المتحدة من أجل استجلاء الرؤية لجدول الأعمال الإنمائي لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. وباستطاعة المعلومات الموثوقة والموضوعية عن الاستثمار الأجنبي المباشر أن تسهم في تحقيق النجاح في هذا المسعى المزدوج.

وقد انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام ٢٠١٢، وهو ما يعزى أساساً إلى استمرار هشاشة الاقتصاد الكلي وعدم اليقين الذي يلف سياسات المستثمرين، وليس متوقعاً له أن يشهد سوى ارتفاع معدل على مدى العامين المقبلين.

ومع ذلك، فإن الصورة العالمية، على نحو ما يكشفه هذا التقرير، تحجب عدداً من التطورات الدينامية الرئيسية. ففي عام ٢٠١٢ - وللمرة الأولى على الإطلاق - استقطبت الاقتصادات النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر مما استقطبته البلدان المتقدمة، وصُنفت أربعة اقتصادات نامية من بين أكبر خمسة مستفيدين في العالم. وكانت البلدان النامية أيضاً مصدرراً لما يناهز ثلث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وهو ما يعكس اتجاهات متصاعدياً يبدو أنه سيستمر.

ويقدم تقرير الاستثمار العالمي لهذا العام تحليلاً متعمقاً وخيارات إنمائية استراتيجية ومشورة عملية لجهات تقرير السياسات وغيرها من الجهات بشأن سبل تعظيم المغامم وتقليل المخاطر المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية. وهو أمر ضروري لضمان نمو أشمل وتنمية أكثر استدامة.

وإني لأُزكّي تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٣ لدوائر الاستثمار والتنمية العالمية، باعتباره مصدر تأمل وإلهام من أجل التصدي للتحديات الإنمائية القائمة اليوم.



بان كي - مون
الأمين العام للأمم المتحدة

نيويورك، حزيران/يونيه ٢٠١٣

شكر وتقدير

أعدّ تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٣ فريق يرأسه السيد جيمس زان. ويضم أعضاء الفريق ريتشارد بولوين، وبرونو كاسيا، وجوزيف كليمنتس، وحامد القاضي، وكومي أندو، وماساتاكافوجيتا، ونوليليا غارسيا نيرا، وتوماس فان غيفن، وأكسيل جيرو، وأرنيل إيفانييه، وجواكيم كارل، وغويونغ ليانغ، وأنتوني ميلر، وحافظ ميرزا، ونيكول موسى، وشين أو هينياتا، ودافيد ريغو، وسرجي ريبينسكي، ووليام سبيلر، وأستريت سولستاروفا، وكلوديا ترنتيني، وإليزابيث تويرك، ويورغ وير، وكبي هوي وي.

وأسهّم بالمشورة في التقرير كل من كارلو ألتومونتي، وريتشارد بالدوين، وكارلوس براغا، وبيتر باكلي، ولورين إيدن، وغاري غيريفي، وجون همفري، وبارت لوس، وبيير سوفيه.

وقدم المساعدة البحثية والإحصائية كل من برادلي بوكورت، وليزان مارتينيز. وأسهم أيضاً في التقرير كل من ولغناغ ألشنر، وأمار بيكلي، وهكتور ديب، وفنتزيسلاف كوتيتزوف، وماتابو لورو، وكندرا ماغراو، وأبراهام نغاش، وناومي روسينثال، وديانا روسيرت، وجون ساسويا، وتيراوات وونغكايو، ويونغيون يو، فضلاً عن المتدربين ألكسندر غينيس، وجيسيسكا موليتز، وتوماس تورنر.

وقامت ليز لينغو بتحرير النسخة المعدة للطباعة، وتولى كل من لورانس دوشين وتيريستا فينتورا تنضيد الحروف. وتولت صوفي كومبيتي تصميم الغلاف.

وساعد في إنتاج ونشر التقرير كل من إيليزابيث آنودو ماريشال، وإيفلين بينيتيس، وناتالي إيلاير، وسيفيرين أكسكوفيه، وروسالينا غويينا، وناتالي ميرامو باتشاياني، وكاتيا فيو.

وفي مراحل مختلفة من الإعداد، وخاصة أثناء اجتماعات الاستعراض التي نظمت لمناقشة المسودات الأولى للتقرير، استفاد الفريق من تعليقات ومساهمات خبراء خارجيين: رولف أدلونغ، ومايكل برات، وتومر برودي، وجيريمي كليغ، ولوريتزو كوتولا، ومايكل أونينغ - تشو، وماسوما فاروكي، وكارينا فرنانديس - ستارك، وستيفان غيلب، وستين هاكونسون، وإينغي إيفارسون، وكيتشيرو كانيموتو، وليز جونسون، ورافي كابلينسكي، وناغيش كومار، وسارايانا لوندان، وبيو مينغ، ودانييل موران، ومايكل مورتيموري، ورام مودامبي، ورائجيش نارولا، وليزابيث نافاس - أليمان، وكريستوس بيتيليس، ووليام باورز، وجينغينغ كيو، وألكسندر رابي، وراجا راسيا، وأريانا روسي، وأرماندو رونغي، وإيميلي سيمس، وغابرييل سودر، وتيم ستورجون، وفان وينججي،

واديورا ويناكرا، وروبرت يوسكافاج. ووردت أيضاً تعليقات ومدخلات من العديد من الزملاء في الأونكتاد، بمن فيهم ألفريدو كالكاغنو، وتوربيون فريديريكسون، وماركو فوغازا، وإيرو غوكسي، وكالمان كالوتاي، ويورغ ماير، وأليساندرو نيسيتا، وفيكتور أوغنيفتسيف، وسيليا أورتيجا ستوتس، ويونغفو أويانغ، ورافل بيترس، وميهو شيروتوري، وغويرمو فاليس، وبول ويسيندورب.

ويود الأونكتاد أن يشكر أعضاء فريق مشروع إيورا على حسن تعاونهم.

وساهم أيضاً في التقرير كثير من مسؤولي المصارف المركزية والوكالات الحكومية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. ونذكر بامتنان الدعم المالي المقدم من حكومات السويد وفنلندا والنرويج.

المحتويات

الرسائل الرئيسية.....xi

عرض عام

- ١..... اتجاهات الاستثمار على الصعيد العالمي
- ١٠..... الاتجاهات الإقليمية للاستثمار الأجنبي المباشر
- ١٤..... اتجاهات سياسات الاستثمار
- ٢٠..... سلاسل القيمة العالمية والتنمية

الرسائل الرئيسية

اتجاهات الاستثمار العالمية والإقليمية

الطريق إلى انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر طريق وعرة. فالاستثمار الأجنبي المباشر انخفض بنسبة ١٨ في المائة إلى مبلغ ١,٣٥ تريليون دولار في عام ٢٠١٢. وسيستغرق الانتعاش وقتاً أطول مما كان متوقعاً، وهو ما يُعزى في معظمه إلى الهشاشة الاقتصادية العالمية وحالة عدم اليقين التي تلف السياسات العامة. ويتوقع الأونكتاد أن يظل الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٣ قريباً من مستواه في عام ٢٠١٢ وفي حدود أقصاها ١,٤٥ تريليون دولار. وباستعادة المستثمرين ثقتهم في المدى المتوسط، من المتوقع أن تبلغ التدفقات ١,٦ تريليون دولار في عام ٢٠١٤، و١,٨ تريليون دولار في عام ٢٠١٥. ومع ذلك، فإن سيناريو النمو هذا لا يزال مُعرضاً لمخاطر كبيرة.

البلدان النامية تحتل موقع الريادة. نالت الاقتصادات النامية في عام ٢٠١٢، ولأول مرة على الإطلاق، من الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر مما نالته البلدان المتقدمة، حيث شكل نصيبها ٥٢ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. ويعزى ذلك جزئياً إلى أن أكبر انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة وقع في البلدان المتقدمة، التي لم تعد تمثل الآن سوى ٤٢ في المائة من التدفقات العالمية. وكانت الاقتصادات النامية أيضاً مصدرراً لما يقارب ثلث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة، وهو ما يشكل استمراراً في الاتجاه التصاعدي.

وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن البلدان المتقدمة إلى ما يقارب مستوى الحضيض المسجل في عام ٢٠٠٩. ودفعت التوقعات الاقتصادية غير المضمونة بالشركات عبر الوطنية في البلدان المتقدمة إلى التمسك بنهج التريث والترقب الذي تتبعه تجاه الاستثمارات الجديدة، أو تصفية الأصول الأجنبية، بدلاً من إجراء عمليات توسع دولية كبيرة. وفي عام ٢٠١٢، شهد ٢٢ بلداً من البلدان المتقدمة، وعددها ٣٨ بلداً، تراجعاً في الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج، مما أدى إلى انخفاض بنسبة ٢٣ في المائة.

ولا تزال الاستثمارات بواسطة المراكز المالية الخارجية والكيانات ذات الأغراض الخاصة مبعث قلق. فالتدفقات المالية إلى المراكز المالية الخارجية ما زالت قريبة من المستوى الذي سجلته في ذروتها عام ٢٠٠٧. ورغم أن معظم الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة التهرب الضريبي قد ركزت على المراكز المالية الخارجية، فإن التدفقات المالية عن طريق الكيانات ذات الأغراض الخاصة كانت في عام ٢٠١١، أهم من التدفقات عن طريق المراكز المالية الخارجية. بمقدار يناهز سبعة أمثالها. وما فتى عدد البلدان التي تمنح شروطاً ضريبية تفضيلية للكيانات ذات الأغراض الخاصة يزيد أيضاً.

ويمكن أن تشكل الحصائل المعاد استثمارها مصدر تمويل هام للاستثمار الطويل الأجل. وفي عام ٢٠١١، بلغت إيرادات الاستثمار الأجنبي المباشر ١,٥ تريليون دولار مضافة إلى رصيد قدره ٢١ تريليون دولار. وبلغت معدلات العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر ٧ في المائة على الصعيد العالمي، وهي أعلى في كل من الاقتصادات النامية (٨ في المائة) والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية (١٣ في المائة) مما هي في البلدان المتقدمة (٥ في المائة). واحتفظت الاقتصادات المضيفة بما يقرب ثلث إيرادات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، فيما أعيد الثلثان إلى الأوطان الأصلية (وهو ما يمثل في المتوسط ٣,٤ في المائة من مدفوعات الحساب الجاري). وأكبر حصة من الحصائل المستبقاة هي ما احتفظت به البلدان النامية؛ فباتت تلك الحصة البالغة ٤٠ في المائة من إيرادات الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر تمويل مهم.

وشهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مناطق البلدان النامية تراجعاً إجمالياً طفيفاً في عام ٢٠١٢، وإن كانت هناك بعض الجوانب المشرقة. وخالفت أفريقيا هذا الاتجاه، حيث سجلت زيادة بنسبة ٥ في المائة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة، محققة ٥٠ بليون دولار. وكان هذا النمو مدفوعاً جزئياً بمحرك الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية، وإن كان الاستثمار في الصناعات الاستهلاكية والخدمات قد توسع أيضاً. وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان آسيا النامية بنسبة ٧ في المائة، حيث بلغت ٤٠٧ بلايين دولار، وإن كانت قد ظلت في مستويات عالية. وبفضل استمرار جهود إعادة الهيكلة على نطاق المنطقة، شكلت بلدان منخفضة الدخل، مثل فييت نام وكمبوديا وميانمار معالم مشرقة في ميدان الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تنتج عنه كثافة اليد العاملة. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بنسبة ٢ في المائة إلى ٢٤٤ بليون دولار بسبب تراجعها في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. وأخفى هذا الانخفاض زيادة قدرها ١٢ في المائة في أمريكا الجنوبية، حيث شكلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة مزيجاً من الأنشطة الموجهة إلى الموارد الطبيعية والأنشطة الموجهة للسوق.

ويشهد الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة في الاقتصادات الضعيفة هيكلياً. وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى أقل البلدان نمواً، إلى مستوى قياسي، وهي زيادة يرجع الفضل فيها إلى الشركات عبر الوطنية المملوكة للبلدان النامية، ولا سيما منها الهند. وسجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية زيادة متواضعة بفضل زيادة التدفقات إلى اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، واقتصادات عديدة في آسيا الوسطى. واستمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في الانتعاش للسنة الثانية على التوالي، بسبب الاستثمارات في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية.

وهبطت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة هبوطاً حاداً. فقد هوت التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة بنسبة ٣٢ في المائة، لتستقر عند عتبة ٥٦١ بليون دولار - وهو مستوى لم يشهد له نظير منذ ما يقرب ١٠ سنوات. وشهد معظم البلدان المتقدمة انخفاضاً كبيراً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة، ولا سيما منها الاتحاد الأوروبي، الذي مثلت حصته بمفرده ثلثي انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.

وشهدت الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية انخفاضاً طفيفاً نسبياً. وتسبب انخفاض مبيعات عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود في انخفاض التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بنسبة ٩ في المائة لتسجل ٨٧ بليون دولار؛ وتدفق من ذلك المبلغ ٥١ بليون دولار إلى الاتحاد الروسي، لكن قسماً كبيراً منه تدفق في "حركة دائرية".

اتجاهات سياسات الاستثمار

بات تقرير سياسات الاستثمار الوطنية موجهاً بصورة متزايدة نحو الاستراتيجيات الإنمائية الجديدة. وتحرص معظم الحكومات على اجتذاب الاستثمار الأجنبي وتسهيله باعتبار ذلك وسيلة لبناء القدرات الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، تسعى العديد من البلدان إلى تعزيز البيئة النازمة للاستثمار الأجنبي، وتحقيق استفادة أكبر من السياسات الصناعية في القطاعات الاستراتيجية، وتشديد إجراءات التحقق والرقابة ومراقبة عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود عن كثب. وممكن الخطر المستمر هو أن اللجوء لبعض هذه التدابير يتم لأغراض حماية.

عملية تقرير سياسات الاستثمار الدولية في مرحلة انتقالية. كان نظام اتفاقات الاستثمار الدولية يتألف، في نهاية عام ٢٠١٢، من ٣١٩٦ معاهدة. واليوم، أصبحت البلدان تفضل بصورة أكبر اتباع نهج إقليمي على اتباع نهج ثنائي في وضع قواعد اتفاقات الاستثمار الدولية، وباتت تأخذ في حسابها عناصر التنمية المستدامة. وسوف تستوفي أكثر من ١٣٠٠ من معاهدات الاستثمار الثنائية البالغ عددها اليوم ٢٨٥٧ معاهدة "شرط الفسخ في أي وقت" بحلول نهاية عام ٢٠١٣، وبذلك تكون الفرصة سانحة لتدارك جوانب عدم الاتساق والتداخل في نظام اتفاقات الاستثمار الدولية المتعدد الأوجه والمستويات، وتقوية جانبه الإنمائي.

الأونكتاد يقترح خمسة مسارات عامة لإصلاح التحكيم الدولي في مجال الاستثمار. ويأتي الاقتراح استجابة للنقاش الدائر بشأن مزايا نظام التحكيم ومسأوته التي أثارها تزايد عدد القضايا والقلق الزمن إزاء أوجه القصور البنوية للنظام. وخيارات الإصلاح الخمسة هي: تعزيز سبل بديلة لحل المنازعات، وتعديل النظام القائم لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول عن طريق فرادى اتفاقات الاستثمار الدولية، والحد من فرص لجوء المستثمرين لتسوية المنازعات بين المستثمرين

والدول، واستحداث هيئة طعون، وإنشاء محكمة دولية دائمة للاستثمارات. وباستطاعة الجهود الجماعية المبذولة على الصعيد المتعدد الأطراف أن تساعد على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسار العمل المفضل.

سلاسل القيمة العالمية: الاستثمار والتجارة من أجل التنمية

الاقتصاد العالمي مطبوع اليوم بسلاسل القيمة العالمية، التي يجري في إطارها تبادل السلع الوسيطة والخدمات في عمليات إنتاج مُجزأة ومُشتتة دولياً. وعادة ما تخضع سلاسل القيمة العالمية لتنسيق الشركات عبر الوطنية، التي لديها عمليات تبادل عبر الحدود للمُدخلات والمخرجات على نطاق شبكات شركائها المنتسبة وشركائها المتعاقدين ومُورديها المستقلين. وتشكل سلاسل القيمة العالمية التي تنسقها الشركات عبر الوطنية حوالي ٨٠ في المائة من التجارة العالمية.

وتسبب سلاسل القيمة العالمية في المحاسبة المزدوجة في التجارة - حوالي ٢٨ في المائة، أو ٥ تريليونات دولار من مجموع ١٩ تريليون دولار التي تمثل إجمالي الصادرات العالمية في عام ٢٠١٠ - لأن المنتجات الوسيطة تحسب مرات عديدة في الصادرات العالمية، بينما ينبغي ألا تحسب سوى مرة واحدة باعتبارها "قيمة مضافة في التجارة". وتحدد أنماط تجارة القيمة المضافة في سلاسل القيمة العالمية توزيع المكاسب الاقتصادية الفعلية من التبادل التجاري بينفرادى الاقتصادات، وهي تتأثر بشكل كبير بقرارات الاستثمار التي تتخذها الشركات عبر الوطنية. وعادة ما يكون للبلدان التي تحتضن استثماراً أجنبياً مباشراً أكبر، مقارنة بحجم اقتصاداتها، مستوى مشاركة أعلى في سلاسل القيمة العالمية، وغالباً ما تحقق من التجارة قيمة مضافة محلية أعلى نسبياً.

ويمكن أن تساهم سلاسل القيمة العالمية في التنمية مساهمة كبيرة. ففي البلدان النامية، تسهم تجارة القيم المضافة بما يناهز متوسطه ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنسبة ١٨ في المائة في البلدان المتقدمة. وهناك ترابط إيجابي بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ومعدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وترتب على سلاسل القيمة العالمية آثار اقتصادية مباشرة في القيمة المضافة وفرص العمل والدخل. ويمكن أن تشكل أيضاً وسيلة هامة بيد البلدان النامية لبناء القدرات الإنتاجية، عن طريق جملة أمور منها نشر التكنولوجيا وبناء المهارات، وبالتالي إتاحة فرص للتطوير الصناعي في الأجل الطويل.

ومع ذلك، فإن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تنطوي أيضاً على مخاطر. فإسهام سلاسل القيمة العالمية في الناتج المحلي الإجمالي قد يكون محدوداً إذا لم تُحقق البلدان سوى نصيب ضئيل من القيمة المضافة الناشئة عن سلسلة القيمة. وعلاوة على ذلك، فإن نشر التكنولوجيا وبناء المهارات وتطويرها ليست عمليات تلقائية. والبلدان النامية معرضة لأن تبقى حبيسة أنشطة قيمتها

المضافة المتدنية نسبياً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الآثار البيئية والتأثيرات الاجتماعية، بما في ذلك الآثار المترتبة في ظروف العمل والسلامة والصحة المهنيين، والأمان الوظيفي، يمكن أن تكون آثاراً سلبية. ومن المخاطر الإضافية ما يشكله "الترحال" الذي يمكن أن يطبع أنشطة سلاسل القيمة العالمية، شأنه شأن زيادة الضعف في وجه الصدمات الخارجية.

ولا بد للبلدان أن تتخذ خياراً استراتيجياً بتعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية أو بعدم تعزيز تلك المشاركة. وعليها أن تفكر ملياً في مزايا وعيوب المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وفي تكاليف ومنافع السياسات التطلعية لتعزيز سلاسل القيمة العالمية أو الاستراتيجيات الإنمائية التي تقودها سلاسل القيمة العالمية، كل حسب حالتها الخاصة وعوامل الإنتاج التي تمتلكها. وقد تقرر بعض البلدان ألا تشجع المشاركة في سلاسل القيمة العالمية؛ بينما لا يكون لبلدان أخرى من خيار. وفي الواقع، فإن معظم البلدان مشتركة أصلاً بدرجة ما في تلك السلاسل. ويقتضي تشجيع المشاركة في سلاسل القيمة العالمية استهداف مكونات بعينها من سلاسل القيمة العالمية؛ أي أن تشجيع سلاسل القيمة العالمية يمكن أن يكون انتقائياً. وعلاوة على ذلك، فإن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ليست سوى جانب واحد من جوانب الاستراتيجية الإنمائية القطرية العامة.

والسياسات العامة لها دورها في تسخير سلاسل القيمة العالمية لأغراض التنمية. وإذا ما قررت بلدان عقد المهمة على تشجيع المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، فعلى جهات تقرير السياسات أن تقف أولاً على الخصائص التجارية والقدرات الصناعية لبلداتها لتحديد موقعها، ثم تجري تقييماً للمسارات الواقعية لتطوير سلاسل القيمة العالمية بهدف التمركز الاستراتيجي. ويتطلب الولوج إلى سلاسل القيمة العالمية والاستفادة من فرص التطوير اتباع نهج مُحكم يشمل إدماج سلاسل القيمة العالمية في سياسات التنمية الصناعية (مثل استهداف مهام سلاسل القيمة العالمية وأنشطتها)؛ وتمكين سلاسل القيمة العالمية من النمو من خلال تهيئة بيئة مواتية للتجارة والتنمية، وإقامة الهياكل الأساسية التي لا غنى عنها؛ وبناء القدرات الإنتاجية للشركات المحلية وتطوير مهارات القوى العاملة المحلية. وللتخفيف من المخاطر التي تنطوي عليها المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، ينبغي أن تُبذل هذه الجهود ضمن إطار قوي يحكم الجوانب البيئية والاجتماعية والإدارية، وفي ظل تعزيز التنظيم والإنفاذ، وتقديم الدعم لبناء قدرات الشركات المحلية لتيسير الامتثال.

وعلاوة على ذلك، يطرح الأونكتاد ثلاث مبادرات محددة هي:

- اتباع نهج تآزري في سياسات ومؤسسات التجارة والاستثمار. غالباً ما تظل سياسات التجارة والاستثمار حبيسة برحها العاجي. وفي سياق سلاسل القيمة العالمية، يمكن أن تأتي هذه السياسات بآثار غير مقصودة وعكسية. وتجنباً لذلك، ينبغي أن تركز جهات تقرير السياسات - بمساعدة المنظمات الدولية حسب

الاقتضاء - على التّأني في تنقيح أدوات السياسة العامة التي تؤثر في آن معاً، في الاستثمار والتجارة في سلاسل القيمة العالمية - مثال ذلك تدابير التجارة التي تؤثر في الاستثمار، وتدابير الاستثمار التي تؤثر في التجارة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الروابط بين التجارة والاستثمار في سلاسل القيمة العالمية تتطلب، على الصعيد المؤسسي، قدراً أكبر من التنسيق وتعاوناً وثيقاً بين وكالات تشجيع التجارة والاستثمار.

• *"إبرام اتفاقات إقليمية للتنمية الصناعية"*. تُؤكد أهمية سلاسل القيمة الإقليمية مدى وجاهة التعاون الإقليمي. ويمكن أن تشمل اتفاقات التنمية الصناعية الإقليمية إبرام اتفاقات تجارية واستثمارية إقليمية متكاملة تركز على تحرير التجارة والاستثمار. وتيسيرهما، وإقامة آليات ومؤسسات مشتركة لتشجيع التجارة وترويج الاستثمار. ويمكن أن تسعى إلى إقامة تكتلات صناعية عبر الحدود من خلال التمويل المشترك للهيكل الأساسية وبناء القدرات الإنتاجية الميسرة لسلاسل القيمة العالمية. وتتطلب إقامة هذه الاتفاقات شراكة في العمل فيما بين حكومات المنطقة الإقليمية، وبين الحكومات والمنظمات الدولية، وبين القطاعين العام والخاص.

• *إقامة مناطق مستدامة لتجهيز الصادرات*. باتت الاستدامة عاملاً مهماً لجذب أنشطة سلاسل القيمة العالمية. وأصبحت مناطق تجهيز الصادرات مراكز هامة لسلاسل القيمة العالمية عبر تقديم مزايا للشركات عبر الوطنية والموردين في سلاسل القيمة العالمية. ويمكن أن تقدم هذه المناطق أيضاً - علاوة على بعض المنافع الحالية أو عوضاً عنها - خدمات دعم موسعة للجهود المبذولة فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، لتكون حافزاً على تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للشركات. ويمكن أن تنظر جهات تقرير السياسات في إقامة الخدمات ذات الصلة، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية بشأن التصديق والإبلاغ، والدعم بخصوص قضايا السلامة والصحة المهنيين وتوفير مرافق إعادة التدوير أو منشآت الطاقة البديلة، بحيث تتحول مناطق تجهيز الصادرات إلى مراكز تفوق في مجال الأعمال التجارية المستدامة. وباستطاعة المنظمات الدولية أن تُمدّد يد العون من خلال وضع المعايير المرجعية وتبادل أفضل الممارسات وإقامة برامج بناء القدرات.

عرض عام

اتجاهات الاستثمار على الصعيد العالمي

تراجع انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٢

انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة ١٨ في المائة إلى مبلغ ١,٣٥ تريليون دولار في عام ٢٠١٢. وكان هذا الانخفاض الحاد في تناقض صارخ مع سائر المؤشرات الاقتصادية الرئيسية مثل الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الدولية والعمالة التي سجلت جميعها معدلات نمو إيجابية على الصعيد العالمي. ودفعت هشاشة الاقتصاد وحالة عدم اليقين التي تلت السياسات العامة في عدد من الاقتصادات الرئيسية بالمستثمرين إلى توخي الحذر. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من الشركات عبر الوطنية أعادت توصيف استثماراتها في الخارج، وبوسائل منها إعادة هيكلة الأصول وتصفية الاستثمارات ونقل الأصول. وهكذا فإن الطريق إلى انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر تكشف وعورتها وتبين أن الانتعاش قد يستغرق وقتاً أطول مما كان متوقعاً.

ويتوقع الأونكتاد أن يظل الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٣ قريباً من مستواه في عام ٢٠١٢، وفي حدود أقصاها ١,٤٥ تريليون دولار - وهو مستوى مشابه لمتوسط فترة ما قبل الأزمة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ (الشكل ١). وتحسن ظروف الاقتصاد الكلي واستعادة المستثمرين ثقتهم في المدى المتوسط، قد تقدم الشركات عبر الوطنية على تحويل موجوداتها النقدية التي سجلت مستويات قياسية إلى استثمارات جديدة. ومن ثم، فقد تبلغ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ١,٦ تريليون دولار في عام ٢٠١٤، و١,٨ تريليون دولار في عام ٢٠١٥. ومع ذلك، فإن سيناريو النمو هذا لا يزال معرضاً لمخاطر كبيرة. فثمة عوامل، مثل جوانب الضعف الهيكلي في النظام المالي العالمي، واحتمال تدهور بيئة الاقتصاد الكلي، والرؤية الكبيرة التي تطبع السياسات العامة في المجالات الحاسمة بالنسبة لثقة المستثمرين، قد تؤدي إلى مزيد من الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

تفوق الاقتصادات النامية على الاقتصادات المتقدمة من حيث استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

أثبتت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية أنها أقوى من التدفقات إلى البلدان المتقدمة، حيث سجلت ثاني أعلى مستوى لها - رغم الانخفاض الطفيف الذي شهدته (بنسبة ٤ في المائة) لتصل إلى ٧٠٣ بلايين دولار في عام ٢٠١٢ (الجدول ١). وشكلت نسبة قياسية

قدرها ٥٢ في المائة من التدفقات العالمية الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر، متجاوزةً، في سابقة من نوعها، مجموع التدفقات إلى البلدان المتقدمة بمبلغ قدره ١٤٢ بليون دولار. ويعكس الترتيب العالمي لكبار المتلقين للاستثمار الأجنبي المباشر تغير أنماط تدفقات الاستثمار: فهناك ٩ بلدان نامية مصنفة من بين البلدان العشرين الأوائل المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر (الشكل ٢). ومقارنة بباقي المناطق الإقليمية، ظلت التدفقات إلى البلدان النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية في مستويات تاريخية من الارتفاع، وإن كان نموها قد شهد فتوراً في زخمه. وسجلت أفريقيا في عام ٢٠١٢ زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد بالحساب المقارن مع السنوات السابقة (الجدول ١).

وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الاقتصادات النامية ٤٢٦ بليون دولار، وهو ما يمثل حصة قياسية من المجموع العالمي قدرها ٣١ في المائة. ورغم الانحسار الاقتصادي العالمي، استمرت الشركات عبر الوطنية المملوكة للبلدان النامية في توسعها في الخارج. وظلت البلدان الآسيوية تمثل أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث عادت حصتها لثلاثة أرباع مجموع التدفقات من البلدان النامية. وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن أفريقيا بثلاثة أمثالها، فيما ظلت التدفقات الصادرة عن البلدان النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مستوايتها المسجلة في عام ٢٠١١.

الشكل ١ - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٢، والإسقاطات للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ (ببلايين الدولارات)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٣.

الجدول ١ - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المنطقة، ٢٠١٠-٢٠١٢
(ببلايين الدولارات والنسب المئوية)

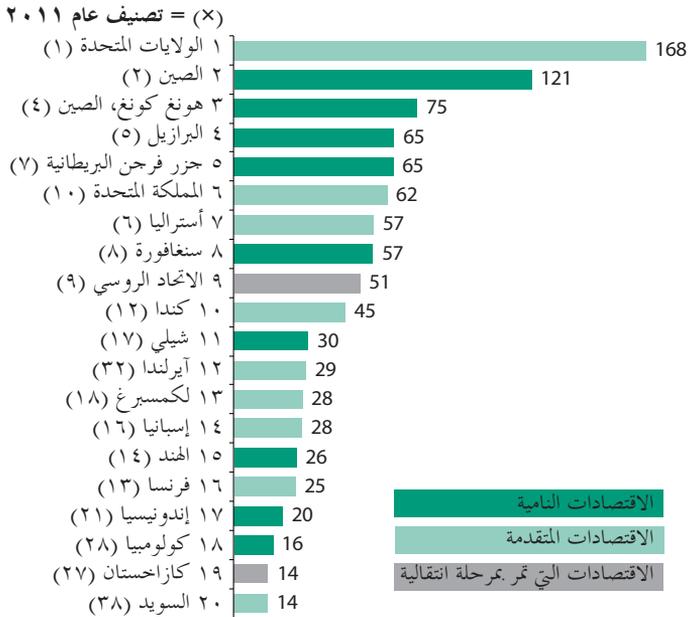
المنطقة	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر			تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافد		
	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
العالم	١٣٩١	١٦٧٨	١٥٠٥	١٣٥١	١٦٥٢	١٤٠٩
الاقتصادات المتقدمة	٩٠٩	١١٨٣	١٠٣٠	٥٦١	٨٢٠	٦٩٦
الاقتصادات النامية	٤٢٦	٤٢٢	٤١٣	٧٠٣	٧٣٥	٦٣٧
أفريقيا	١٤	٥	٩	٥٠	٤٨	٤٤
آسيا	٣٠٨	٣١١	٢٨٤	٤٠٧	٤٣٦	٤٠١
شرق وجنوب شرق آسيا	٢٧٥	٢٧١	٢٥٤	٣٢٦	٣٤٣	٣١٣
جنوب آسيا	٩	١٣	١٦	٣٤	٤٤	٢٩
غرب آسيا	٢٤	٢٦	١٣	٤٧	٤٩	٥٩
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٠٣	١٠٥	١١٩	٢٤٤	٢٤٩	١٩٠
أوقيانوسيا	١	١	١	٢	٢	٣
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	٥٥	٧٣	٦٢	٨٧	٩٦	٧٥
الاقتصادات الصغيرة والضعيفة هيكلياً والهشة	١٠	١٠	١٢	٦٠	٥٦	٤٥
أقل البلدان نمواً	٥,٠	٣,٠	٣,٠	٢٦	٢١	١٩
البلدان النامية غير الساحلية	٣,١	٥,٥	٩,٣	٣٥	٣٤	٢٧
الدول الجزرية الصغيرة النامية	١,٨	١,٨	٠,٣	٦,٢	٥,٦	٤,٧
مذكرة: النسبة المئوية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي						
الاقتصادات المتقدمة	٦٥,٤	٧٠,٥	٦٨,٤	٤١,٥	٤٩,٧	٤٩,٤
الاقتصادات النامية	٣٠,٦	٢٥,٢	٢٧,٥	٥٢,٠	٤٤,٥	٤٥,٢
أفريقيا	١,٠	٠,٣	٠,٦	٣,٧	٢,٩	٣,١
آسيا	٢٢,٢	١٨,٥	١٨,٩	٣٠,١	٢٦,٤	٢٨,٤
شرق وجنوب شرق آسيا	١٩,٨	١٦,٢	١٦,٩	٢٤,١	٢٠,٨	٢٢,٢
جنوب آسيا	٠,٧	٠,٨	١,١	٢,٥	٢,٧	٢,٠
غرب آسيا	١,٧	١,٦	٠,٩	٣,٥	٣,٠	٤,٢
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٧,٤	٦,٣	٧,٩	١٨,١	١٥,١	١٣,٥
أوقيانوسيا	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٢	٠,١	٠,٢
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	٤,٠	٤,٣	٤,١	٦,٥	٥,٨	٥,٣
الاقتصادات الصغيرة والضعيفة هيكلياً والهشة	٠,٧	٠,٦	٠,٨	٤,٤	٣,٤	٣,٢
أقل البلدان نمواً	٠,٤	٠,٢	٠,٢	١,٩	١,٣	١,٣
البلدان النامية غير الساحلية	٠,٢	٠,٣	٠,٦	٢,٦	٢,١	١,٩
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٥	٠,٣	٠,٣

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٣.

واستمرت بلدان مجموعة بريكس (البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا) في احتلال مركز الريادة، بين البلدان المستثمر الناشئة، في مجال مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر. وارتفعت التدفقات الواردة من هذه الاقتصادات الخمسة من ٧ بلايين دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ١٤٥ بليون دولار في عام ٢٠١٢، مُشكلة بذلك نسبة ١٠ في المائة من المجموع العالمي. وبات نشاط الشركات عبر الوطنية المملوكة لهذه البلدان يزيد باطراد، بما في ذلك في أفريقيا. وتقدمت الصين في مصاف كبار المستثمرين، حيث صعدت من المرتبة السادسة إلى المرتبة الثالثة، بعد الولايات المتحدة واليابان (الشكل ٣).

الشكل ٢- أكبر ٢٠ اقتصاداً مضيفاً، ٢٠١٢

(ببلايين الدولارات)



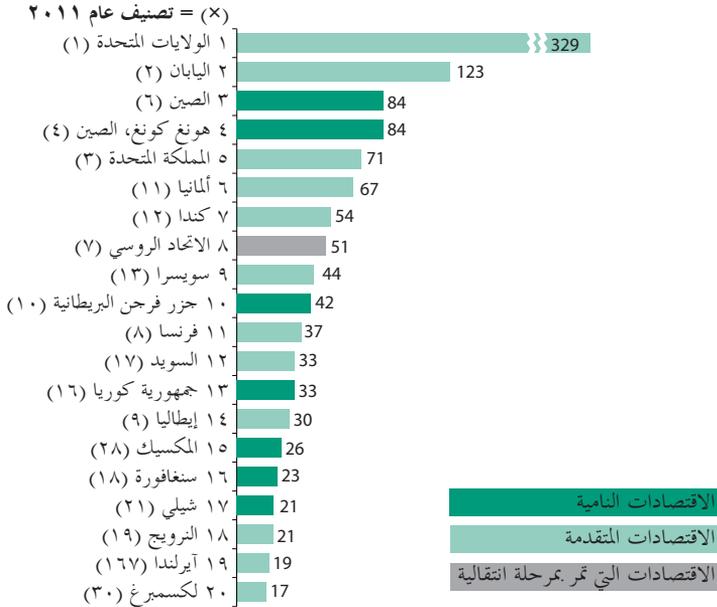
المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٣.

هبوط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة ومنها

انخفضت التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات المتقدمة بنسبة ٣٢ في المائة، لتستقر عند عتبة ٥٦١ بليون دولار - وهو مستوى لم يشهد له نظير منذ ما يقرب ١٠ سنوات. وسجلت مجموعتنا أوروبا وأمريكا الشمالية هبوطاً في التدفقات الوافدة، شأنهما شأن أستراليا ونيوزيلندا. ومثل الاتحاد الأوروبي لوحده زهاء ثلثي الانخفاض العالمي المسجل في الاستثمار الأجنبي المباشر. بيد أن التدفقات الوافدة إلى اليابان سجلت قيمة إيجابية بعد سنتين متتاليتين من الهروب الصافي للاستثمارات.

الشكل ٣- أكبر ٢٠ اقتصاداً مستثمراً، ٢٠١٢

(ببلايين الدولارات)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٣.

وانخفضت التدفقات الصادرة عن الاقتصادات المتقدمة، التي كانت محرك انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، بنسبة ٢٣ في المائة لتستقر عند عتبة ٩٠.٩ بلايين دولار - أي أنها اقتربت من مستوى الحضيض المسجل في عام ٢٠٠٩. وسجلت كل من أوروبا وأمريكا الشمالية انخفاضاً كبيراً في التدفقات الصادرة عنها، رغم أن اليابان قد خالف الاتجاه، وحافظ على موقعه كثاني أكبر بلد مستثمر في العالم.

استمرار وتيرة تدويل الشركات المملوكة للدول وصناديق الثروة السيادية

زاد عدد الشركات عبر الوطنية المملوكة للدول من ٦٥٠ في عام ٢٠١٠ إلى ٨٤٥ في عام ٢٠١٢. وبلغت تدفقات استثمارها الأجنبي المباشر ١٤٥ بليون دولار، أي ما يكاد يعادل ١١ في المائة من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم. وغالبية الشركات المملوكة للدول التي احتازت أصولاً أجنبية في عام ٢٠١٢ هي شركات بلدان نامية؛ وكان الدافع وراء الكثير من عمليات التملك تلك هو السعي للحصول على أصول استراتيجية (مثل التكنولوجيا والملكية الفكرية والعلامات التجارية) وعلى الموارد الطبيعية.

ولم يتجاوز الاستثمار الأجنبي المباشر لصناديق الثروة السيادية في عام ٢٠١٢ مبلغ ٢٠ بليون دولار، لكنه تضاعف مقارنة بالعام السابق. ويقدر الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي، عن طريق صناديق الثروة السيادية، بمبلغ ١٢٧ بليون دولار معظمه مستثمر في الأسواق المالية والعقارات، والبناء، والمرافق العامة. ومن حيث التوزيع الجغرافي، كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من صناديق الثروة السيادية في عام ٢٠١٢ موجهة بنسبة تزيد على ٧٠ في المائة إلى الاقتصادات النامية. وتقدر قيمة الأصول المجمعة لصناديق الثروة السيادية المعترف بها وعددها ٧٣ صندوقاً عبر العالم، بحوالي ٥,٣ تريليونات دولار - وهو خزان كبير ينبغي تسخيره لتمويل التنمية.

نمو الاستثمار الأجنبي المباشر للهيئات المالية الخارجية يثير القلق بشأن التهرب الضريبي

تشمل الآليات المالية الخارجية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر أساساً '١' المراكز المالية الخارجية أو الملاذات الضريبية و'٢' الكيانات ذات الأغراض الخاصة. والكيانات ذات الأغراض الخاصة هي شركات أجنبية منتسبة مُنشأة لغرض خاص أو لها هيكل قانوني خاص؛ وغالباً ما تُنشأ في البلدان التي تمنح مزايا ضريبية محددة للكيانات ذات الأغراض الخاصة. ويُستخدم كل من المراكز المالية الخارجية والكيانات ذات الأغراض الخاصة لتحويل الأموال من بلدان ثالثة أو إليها.

وظلت الاستثمارات في المراكز المالية الخارجية في مستويات تاريخية من الارتفاع. وقاربت التدفقات إلى المراكز المالية الخارجية ٨٠ بليون دولار في عام ٢٠١٢، وهو تراجع

بقيمة ١٠ بلايين دولار مقارنة بعام ٢٠١١، لكنها فاقت بكثير متوسطها البالغ ١٥ بليون دولار في فترة ما قبل عام ٢٠٠٧. وباتت حصة المراكز المالية الخارجية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي تزيد، حيث ناهزت ٦ في المائة منها.

وتضطلع الكيانات ذات الأغراض الخاصة بدور أكبر فيما يتصل بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأرصده في عدد من البلدان المستثمرة المهمة، حيث أضحت قناة لعبور أكثر من ٦٠٠ بليون دولار من الاستثمارات. وعلى مدى العقد الماضي، اكتسبت الكيانات ذات الأغراض الخاصة في معظم الاقتصادات التي تحتضن هذه الكيانات أهمية في مجال تدفقات الاستثمار. وعلاوة على ذلك، فإن عدد البلدان التي تمنح شروطاً ضريبية تفضيلية للكيانات ذات الأغراض الخاصة ما فتى يزيد.

ويشكل التهرب الضريبي والشفافية في المعاملات المالية الدولية مسألتين تثيران القلق على الصعيد العالمي وتتطلبان اتباع نهج متعدد الأطراف لمعالجتهما. والجهود الدولية المبذولة، حتى اليوم، بخصوص هاتين المسألتين قد ركزت في معظمها على المراكز المالية الخارجية، لكن الكيانات ذات الأغراض الخاصة ظاهرة أكثر استشراءً. وعلاوة على ذلك، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المراكز المالية الخارجية ظلت في مستويات مرتفعة. وتتطلب معالجة الشواغل المتعاظمة بشأن التهرب الضريبي إعادة تركيز الجهود الدولية. ومن الخطوات الأولية الممكنة وضع قائمة حصرية بالاستخدامات "الحميدة" للكيانات ذات الأغراض الخاصة والمراكز المالية الخارجية. وهو ما من شأنه أن يساعد على تركيز أية تدابير تتخذ في المستقبل على مكافحة الجوانب الخبيثة المتمثلة في التهرب الضريبي والافتقار إلى الشفافية.

الجدول ٢ - مؤشرات مختارة للاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي، ١٩٩٠-٢٠١٢

(القيمة بالأسعار الراهنة (ببلايين الدولارات))					
متوسط فترة ما قبل الأزمة					
٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٧-٢٠٠٥	١٩٩٠	البند
١٣٥١	١٦٥٢	١٤٠٩	١٤٩١	٢٠٧	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد
١٣٩١	١٦٧٨	١٥٠٥	١٥٣٤	٢٤١	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر
٢٢٨١٣	٢٠٨٧٣	٢٠٣٨٠	١٤٧٠٦	٢٠٧٨	رصيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد
٢٣٥٩٣	٢١٤٤٢	٢١١٣٠	١٥٨٩٥	٢٠٩١	رصيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر
١٥٠٧	١٥٠٠	١٣٧٧	١٠٧٦	٧٥	إيرادات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد

(القيمة بالأسعار الراهنة (ببلايين الدولارات)					
متوسط فترة ما قبل الأزمة					
٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٧-٢٠٠٥	١٩٩٠	البند
٦,٦	٧,٢	٦,٨	٧	٤	معدل العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد (النسبة المئوية)
١ ٤٦١	١ ٥٤٨	١ ٣٨٧	١ ١٤٨	١٢٢	إيرادات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر
٦,٢	٧,٢	٦,٦	٧	٦	معدل العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر (النسبة المئوية)
٣٠٨	٥٥٥	٣٤٤	٧٠٣	٩٩	عمليات الدمج والتملك عبر الحدود
٢٥ ٩٨٠	٢٤ ١٩٨	٢٢ ٥٧٤	١٩ ٥٧٩	٥ ١٠٢	مبيعات الشركات الأجنبية المنتسبة
٦ ٦٠٧	٦ ٢٦٠	٥ ٧٣٥	٤ ١٢٤	١ ٠١٨	(ناتج) القيمة المضافة للشركات الأجنبية المنتسبة
٨٦ ٥٧٤	٨٣ ٠٤٣	٧٨ ٦٣١	٤٣ ٨٣٦	٤ ٥٩٩	مجموع أصول الشركات الأجنبية المنتسبة
٧ ٤٧٩	٧ ٤٣٦	٦ ٣٢٠	٥ ٠٠٣	١ ٤٩٨	صادرات الشركات الأجنبية المنتسبة
٧١ ٦٩٥	٦٧ ٨٥٢	٦٣ ٠٤٣	٥١ ٧٩٥	٢١ ٤٥٨	فرص العمل التي استحدثتها الشركات الأجنبية المنتسبة (بالآلاف)
مُدكَّرة:					
٧١ ٧٠٧	٧٠ ٢٢١	٦٣ ٤٦٨	٥٠ ٣١٩	٢٢ ٢٠٦	الناتج المحلي الإجمالي
١٦ ٢٧٨	١٥ ٧٧٠	١٣ ٩٤٠	١١ ٢٠٨	٥ ١٠٩	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
٢٣٥	٢٤٠	٢١٥	١٦١	٢٧	حاصلات الإتاوات ورسوم التراخيص
٢٢ ٤٣٢	٢٢ ٣٠٣	١٨ ٩٥٦	١٥ ٠٠٨	٤ ٣٨٢	صادرات السلع والخدمات

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٣.

الإنتاج الدولي في نمو مطرد

استمر الإنتاج الدولي للشركات عبر الوطنية في التوسع في عام ٢٠١٢. بمعدل نمو مطرد، بسبب تراكم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وإن كانت بمستويات أدنى، على أرضة الاستثمار الأجنبي المباشر الموجودة. وارتفعت أرضة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٩ في المائة في عام ٢٠١٢ لتبلغ ٢٣ تريليون دولار. وحققت الشركات الأجنبية المنتسبة للشركات عبر الوطنية مبيعات

بقيمة ٢٦ تريليون دولار (منها ٧,٥ تريليونات دولار من الصادرات)، أي بزيادة قدرها ٧,٤ في المائة مقارنة بعام ٢٠١١ (الجدول ٢). وأسهمت بقيمة مضافة بلغت ٦,٦ تريليونات دولار، أي بزيادة قدرها ٥,٥ في المائة، وهو ما يتناسب مع نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي البالغة ٢,٣ في المائة. ووظفت ٧٢ مليون شخص، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٥,٧ في المائة مقارنة بعام ٢٠١١.

وسجل نمو الإنتاج الدولي للشركات عبر الوطنية المائة الأوائل، وهي في معظمها مملوكة للاقتصادات المتقدمة، ركوداً في عام ٢٠١٢. ومع ذلك، فإن كبريات الشركات عبر الوطنية المائة التي لها مقر في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، قد زادت أصولها الأجنبية بنسبة ٢٢ في المائة، مواصلةً بذلك توسع شبكتها الإنتاجية الدولية.

الحصائل المعاد استثمارها: مصدر تمويل للاستثمار الطويل الأجل

سجلت إيرادات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي زيادة حادة في عام ٢٠١١، للسنة الثانية على التوالي، حيث بلغت ١,٥ تريليون دولار، مضافة إلى رصيد قدره ٢١ تريليون دولار، وذلك بعد أن تراجعت في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ في أوج الأزمة المالية العالمية. وزادت إيرادات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لفرادى المجموعات الاقتصادية الرئيسية الثلاث - الاقتصادات المتقدمة، والاقتصادات النامية، والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية - على أن أكبر نسبة زيادة هي تلك التي سجلتها الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وبلغت معدلات العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر ٧ في المائة على الصعيد العالمي، وهي أعلى في كل من الاقتصادات النامية (٨ في المائة) والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية (١٣ في المائة) مما هي في البلدان المتقدمة (٥ في المائة). واحتفظت الاقتصادات المضيفة بما يقرب ٥٠٠ بليون دولار من مجموع إيرادات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، فيما أعيد ١ تريليون دولار إلى الأوطان الأصلية أو إلى بلدان أخرى (وهو ما يمثل في المتوسط ٣,٤ في المائة من مدفوعات الحساب الجاري). وأكبر حصة من إيرادات الاستثمار الأجنبي المباشر المستبقاة هي ما احتفظت به البلدان النامية؛ فباتت تلك الحصة، التي تناهز ٤٠ في المائة، مصدر تمويل مهم للاستثمار الأجنبي المباشر. ومع ذلك، فإن كل هذه المبالغ لا تحول إلى نفقات رأسمالية؛ والتحدي الذي تواجهه الحكومات المضيفة هو تحويل الحصائل المستبقاة إلى استثمار منتج.

الاتجاهات الإقليمية للاستثمار الأجنبي المباشر

أفريقيا: جانب مشرق من جوانب الاستثمار الأجنبي المباشر

وسجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى أفريقيا زيادة للسنة الثانية بنسبة ٥ في المائة حيث بلغت ٥٠ بليون دولار، وهو ما جعلها إحدى المناطق الإقليمية القليلة التي تسجل في عام ٢٠١٢ نمواً بالحساب المقارن مع السنوات السابقة. وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن أفريقيا بما يناهز ثلاثة أمثالها في عام ٢٠١٢، حيث بلغت ١٤ بليون دولار. وبات نشاط الشركات عبر الوطنية المملوكة لبلدان الجنوب يزيد في أفريقيا، حيث استفادت تلك الشركات من توجه طبع السنوات الأخيرة وتمثل في ارتفاع حصة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المنطقة من الأسواق الناشئة. ومن حيث أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن ماليزيا وجنوب أفريقيا والصين والهند (بالترتيب) هي أكبر البلدان النامية المستثمرة في أفريقيا.

وكانت التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٢ مدفوعة جزئياً بالاستثمارات في القطاع الاستخراجي في بلدان مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وموريتانيا وموزامبيق وأوغندا. وفي الوقت نفسه، سجل الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة في الصناعات الاستهلاكية والخدمات، مما يعكس تغيراً ديمغرافياً. وفي الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢، ارتفعت حصة هذه الصناعات في قيمة المشاريع الاستثمارية في المجالات الجديدة من نسبة ٧ في المائة إلى نسبة ٢٣ في المائة من المجموع.

نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى البلدان النامية في آسيا والصادر عنها يفقد زخمه

انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية في آسيا بنسبة ٧ في المائة لتسجل في عام ٢٠١٢ ما مجموعه ٤٠٧ بلايين دولار. وشهدت جميع المناطق الإقليمية الفرعية هذا الانخفاض لكن حدته كانت أشد في جنوب آسيا، حيث هبطت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٢٤ في المائة. وكانت الصين وهونغ كونغ (الصين) على التوالي ثاني وثالث أكبر مستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، فيما كانت سنغافورة والهند وإندونيسيا مصنفة أيضاً ضمن العشرين الأوائل. وبفضل استمرار جهود إعادة الهيكلة على نطاق المنطقة، شكلت بلدان منخفضة الدخل، مثل الفلبين وفييت نام وكمبوديا وميانمار مناطق جذب للاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات ذات اليد العاملة الكثيفة. وفي غرب آسيا، سجل الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضاً للسنة الرابعة على التوالي. وهكذا، أصبحت الشركات المملوكة للدول في منطقة الخليج تتولى أمر المشاريع المتأخرة التي كان من المقرر أصلاً أن تنفذ في إطار مشاريع مشتركة مع شركات أجنبية.

وظل مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن المنطقة ثابتاً عند عتبة ٣٠٨ بلايين دولار، وهو ما يمثل نسبة ٢٢ في المائة من التدفقات العالمية (وهي حصة مشابهة لحصة الاتحاد الأوروبي). وقابل الزيادة المعتدلة التي سُجلت في شرق وجنوب شرق آسيا انخفاض بنسبة ٢٩ في المائة في التدفقات الصادرة عن جنوب آسيا. واستمرت التدفقات الصادرة عن الصين في الزيادة، حيث بلغت ٨٤ بليون دولار في عام ٢٠١٢ (وهو مستوى قياسي)، فيما زادت أيضاً التدفقات الخارجة عن ماليزيا وتايلند. وفي غرب آسيا، برزت تركيا باعتبارها مستثمراً كبيراً، حيث زادت استثماراتها الخارجية بنسبة ٧٣ في المائة في عام ٢٠١٢ لتسجل مبلغاً قياسياً قدره ٤ بلايين دولار.

نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا الجنوبية قابله انخفاض في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي

بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٢٤٤ بليون دولار في عام ٢٠١٢، محتفظاً بمستواه المرتفع الذي حققه في عام ٢٠١١. وقابل النمو الكبير في الاستثمار الأجنبي الوارد إلى أمريكا الجنوبية (١٤٤ بليون دولار) انخفاض في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي (٩٩ بليون دولار). والعوامل الرئيسية التي مكنت أمريكا الجنوبية من الاحتفاظ بمجاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر هي ثروتها من النفط والغاز والمعادن الفلزية، فضلاً عن طبقتها الوسطى التي تنمو بسرعة. وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة نحو الموارد الطبيعية كبيرة في بعض بلدان أمريكا الجنوبية. فالاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة التحويلية (مثل صناعة السيارات) يزيد في البرازيل، بفضل تدابير السياسة الصناعية الجديدة. وباتت عملية الاستعانة بمصادر خارجية في الجوار تزيد باتجاه المكسيك.

وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي انخفاضاً معتدلاً في عام ٢٠١٢ ليسجل ١٠٣ بلايين دولار. ومصدر أكثر من نصف هذه التدفقات الصادرة هو المراكز المالية الخارجية. وقفزت عمليات التملك عبر الحدود من جانب الشركات عبر الوطنية المملوكة لبلدان أمريكا اللاتينية بنسبة ٧٤ في المائة لتبلغ ٣٣ بليون دولار، استثمر نصفها في بلدان نامية أخرى.

هبوط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ومنها

انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بنسبة ٩ في المائة في عام ٢٠١٢ لتسجل ٨٧ بليون دولار. وفي جنوب شرق أوروبا، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار ناهز النصف، وهو ما يُعزى أساساً إلى تراجع الاستثمارات

الواردة من المستثمرين التقليديين من الاتحاد الأوروبي الذين يعانون ويلاّت اقتصادية في أوطانهم. وفي رابطة الدول المستقلة، بما فيها الاتحاد الروسي، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٧ في المائة، لكن المنطقة ظلت تجذب المستثمرين الأجانب بفضل أسواقها الاستهلاكية النامية ومواردها الطبيعية الضخمة. ويُعزى جزء كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتحاد الروسي إلى "الحركة الدائرية" للاستثمارات.

وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بنسبة ٢٤ في المائة في عام ٢٠١٢ لتسجل ٥٥ بليون دولار. واستمر الاتحاد الروسي مُهيمناً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن المنطقة الإقليمية، حيث مثلت حصته ٩٢ في المائة من المجموع. ومع أن الشركات عبر الوطنية المقيمة في الاقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية استمرت في التوسع خارج الحدود، إلا أن أكبر عمليات التملك في عام ٢٠١٢ كانت في القطاع المالي.

هبوط حاد في الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٢ ينسف انتعاش الاقتصادات المتقدمة في الآونة الأخيرة

الانخفاض الحاد في التدفقات الوافدة يردّ انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٠ رأساً على عقب. فالتدفقات الوافدة هبطت في ٢٣ من أصل ٣٨ اقتصاداً متقدماً في عام ٢٠١٢. ويعزى هذا الهبوط الحاد بنسبة ٣٢ في المائة إلى تراجع بنسبة ٤١ في المائة مسجل في الاتحاد الأوروبي وتراجع بنسبة ٢٦ في المائة مسجل في الولايات المتحدة. وانخفضت التدفقات الوافدة إلى أستراليا ونيوزيلندا على التوالي بنسبتي ١٣ في المائة و٣٣ في المائة. وعلى النقيض من ذلك، سجلت التدفقات الوافدة إلى اليابان قيمة إيجابية بعد سنتين متتاليتين من الهروب الصافي للاستثمارات. كما شهدت المملكة المتحدة زيادة في التدفقات الوافدة. ويُعزى الانخفاض العام إلى ضعف توقعات النمو والرّبية التي تطبع السياسات العامة، لا سيما في أوروبا، فضلاً عن فتور الاستثمار في الصناعات الاستخراجية. وعلاوة على ذلك، فإن المعاملات الداخلية في الشركات - مثل القروض الداخلية للشركات، التي تميل بطبيعتها إلى التقلب - أثرت في انخفاض التدفقات في عام ٢٠١٢. ولئن كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر متقلبة، فإن مستوى الإنفاق الرأسمالي ظل مستقراً نسبياً.

وتراجعت التدفقات الصادرة عن البلدان المتقدمة بنسبة ٢٣ في المائة، وسُجّل على الخصوص انخفاض في الاتحاد الأوروبي بنسبة ٤٠ في المائة وفي الولايات المتحدة بنسبة ١٧ في المائة. والسبب الأساسي وراء ذلك هو تصفية الاستثمارات واستمرار الشركات عبر الوطنية المملوكة

للبلدان المتقدمة في اتباع نهج "التريث والترقب". ومع ذلك، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن اليابان قد سجلت نمواً بنسبة ١٤ في المائة.

زيادة ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والهشة في عام ٢٠١٢

زاد ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات الصغيرة الضعيفة هيكلياً والهشة بنسبة ٨ في المائة لتسجل ٦٠ بليون دولار في عام ٢٠١٢، وسجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية نمواً سريعاً بوجه خاص. وارتفعت الحصة الكلية لهذه المجموعة لتعادل نسبة ٤,٤ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.

وسجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى أقل البلدان نمواً نسبة نمو قوية قدرها ٢٠ في المائة وبلغت مستوى قياسياً عند حاجز ٢٦ بليون دولار، وذلك بفضل المكاسب القوية التي حققتها أوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكمبوديا، وليبيريا، وموريتانيا، وموزامبيق. وظلت التدفقات الوافدة متركزة بدرجة عالية في ثلثة من أقل البلدان نمواً الغنية بالموارد. واستمرت الخدمات المالية في استقطاب أكبر عدد من مشاريع الاستثمار في مجالات جديدة. ومع انكماش استثمارات البلدان المتقدمة في مجالات جديدة بما يناهز النصف، كان زهاء ٦٠ في المائة من الاستثمارات في مجالات جديدة في أقل البلدان نمواً مصدره الاقتصادات النامية، بقيادة الهند.

وبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى البلدان النامية غير الساحلية ٣٥ بليون دولار، وهو مستوى ارتفاع غير مسبوق. واستقطبت اقتصادات "طريق الحرير" في آسيا الوسطى زهاء ٥٤ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى البلدان النامية غير الساحلية. وأصبحت الاقتصادات النامية هي أكبر المستثمرين في البلدان النامية غير الساحلية، مع ملاحظة اهتمام خاص من الشركات عبر الوطنية المنتمة لغرب آسيا وجمهورية كوريا؛ وكانت جمهورية كوريا هي أكبر مستثمر فردي في البلدان النامية غير الساحلية خلال السنة الماضية.

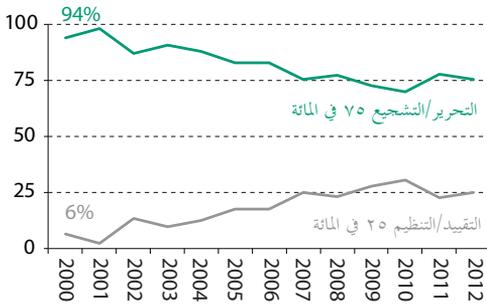
واستمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في الانتعاش للسنة الثانية على التوالي، حيث زادت بنسبة ١٠ في المائة لتسجل ٦,٢ بلايين دولار، وهو ارتفاع يُعزى في جُله إلى بلدين غنيين بالموارد الطبيعية - بابوا غينيا الجديدة وتونيداد وتوباغو.

اتجاهات سياسات الاستثمار

يتضمن كثير من سياسات الاستثمار الجديدة زاوية خاصة بالصناعة

اعتمد ما لا يقل عن ٥٣ بلداً واقتصاداً في جميع أرجاء العالم ٨٦ تدبيراً سياساتياً أثر في الاستثمار في عام ٢٠١٢. واستهدف معظم هذه التدابير (٧٥ في المائة) المتعلقة بتحرير الاستثمار وتيسيره وترويقه، صناعات متعددة، ولا سيما في قطاع الخدمات. وشكلت سياسات الخصخصة عنصراً هاماً في هذا التحول. وتشمل التدابير السياسية الأخرى إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة.

الشكل ٤ - تغيرات السياسات الاستثمارية الوطنية، ٢٠١٢-٢٠٠٠ (النسبة المئوية)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٣.

وفي الوقت ذاته، زاد حجم الضوابط التنظيمية والقيود المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٢٥ في المائة، مما يؤكد استمرار اتجاه أطول أمداً بعد تراجع مؤقت في عام ٢٠١١ (الشكل ٤). ولجأت الحكومات بقدر أكبر إلى السياسات الصناعية، وكيفت جهودها السابقة في مجال تحرير الاستثمار، وشددت إجراءات التدقيق والرصد، وفحصت بعناية عمليات الدمج والتملك عبر الحدود. وطُبقت سياسات الاستثمار التقييدية على

الصناعات الاستراتيجية بوجه خاص، مثل الصناعات الاستخراجية. وعموماً، أصبحت الحكومات أكثر انتقائية في درجة مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف الصناعات التي تتألف منها اقتصاداتها.

تؤثر آليات التدقيق تأثيراً شديداً في عمليات الدمج والتملك عبر الحدود

تشكل عمليات الدمج والتملك عبر الحدود أحد الأمثلة الهامة على تحول الحكومات في الآونة الأخيرة إلى اتباع نهج أكثر انتقائية في إجراءاتها الخاصة بالقبول. وحل هذا

التقرير ٢١١ عملية من كبريات عمليات الدمج والتملك عبر الحدود المتروكة في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢، تبلغ قيمة معاملات كل منها ٥٠٠ مليون دولار أو أكثر. وفي معظم الحالات، أجهضت خطط الدمج والتملك لأسباب تجارية، غير أن عدداً كبيراً منها ترك أيضاً بسبب شواغل تنظيمية، مثل قضايا المنافسة، أو اختبارات المزايا الاقتصادية ودواعي الأمن القومي، أو المعارضة السياسية. وبلغ مجموع القيمة الإجمالية لهذه الصفقات زهاء ٢٦٥ بليون دولار. ووصلت نسبتها من مجموع عمليات الدمج والتملك عبر الحدود المتروكة إلى نحو ٢٢ في المائة في عام ٢٠١٢، على أنها بلغت ذروتها في عام ٢٠١٠ حيث تجاوزت ٣٠ في المائة. والصناعة الاستخراجية هي أهم صناعة مستهدفة شملتها عمليات الدمج والتملك المتروكة بسبب شواغل تنظيمية أو بسبب المعارضة السياسية.

استمرار خطر الحماية في الاستثمار

كلما زادت البلدان لجوعها إلى السياسات الصناعية، وشدت إجراءات التدقيق والرصد، وفحصت بعناية عمليات الدمج والتملك عبر الحدود، وزادت القيود على درجة مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستراتيجية، يتزايد خطر اتخاذ بعض هذه التدابير لأغراض حماية. ومع ظهور سلاسل القيمة العالمية والإقليمية واتساع نطاقها بسرعة، يمكن أن تلحق السياسات الحماية آثاراً عكسية بجميع الجهات الفاعلة، المحلية والأجنبية.

ونظراً إلى عدم وجود تعريف متفق عليه عموماً لمفهوم "الحماية في الاستثمار"، من الصعب معرفة التدابير ذات الطابع الحماي معرفة واضحة ضمن أنظمة الاستثمار أو القيود المفروضة عليه. وينبغي بذل جهود على المستوى الدولي لتوضيح ذلك المفهوم، بغية وضع مجموعة من المعايير لتحديد التدابير الحماي المتخذة ضد الاستثمار الأجنبي. وعلى المستوى الوطني، يمكن أن تؤدي المساعدة التقنية المقدمة من المنظمات الدولية إلى تعزيز التنظيم الجيد بدلاً من التنظيم المفرط. وقد يكون من المفيد كذلك النظر في توسيع نطاق التزام مجموعة العشرين ليشمل الامتناع عن انتهاج سياسات حماية - وربما يشمل أيضاً توسيع نطاق عمليات الرصد لتصبح عالمية.

استمرار تراجع عدد معاهدات الاستثمار الثنائية الموقعة حديثاً

بحلول نهاية عام ٢٠١٢، كان نظام اتفاقات الاستثمار الدولية يضم ٣١٩٦ اتفاقاً، منها ٢٨٥٧ معاهدة استثمار ثنائية و ٣٣٩ "اتفاق استثمار دولياً آخر"، مثل اتفاقات التكامل أو التعاون التي يشكل الاستثمار أحد أبعادها (الشكل ٥). وشهد عام ٢٠١٢ إبرام ٣٠ اتفاقاً

استثمارياً دولياً (٢٠ معاهدة استثمار ثنائية و ١٠ "اتفاقات استثمار دولية أخرى"). وتمثل المعاهدات العشرون التي وُقعت في عام ٢٠١٢ أقل عدد سنوي من المعاهدات المبرمة خلال ربع قرن.

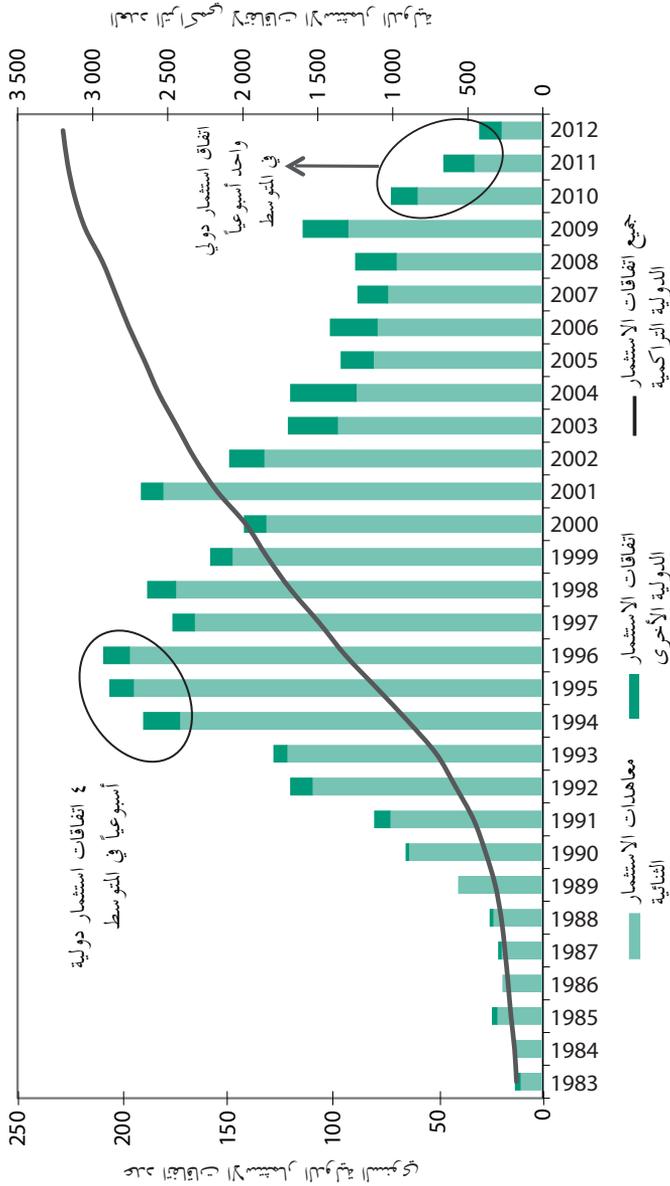
تزايد التزعة الإقليمية يشكل تحديات ويتيح فرصاً

ما فتى العمل الإقليمي في مجال الاستثمار يتزايد: فثمانية اتفاقات من أصل "اتفاقات الاستثمار الدولية الأخرى" العشرة التي أبرمت في عام ٢٠١٢ هي اتفاقات إقليمية. وعلاوة على ذلك، يشارك هذا العام ١١٠ بلدان على الأقل في ٢٢ عملية تفاوضية إقليمية. ويمكن أن تتيح التزعة الإقليمية فرصة لترشيد هذا المجال. وإذا اختارت الأطراف في تسع من هذه المفاوضات (أي المفاوضات التي يتضمن جدول أعمالها أحكاماً من نوع معاهدات الاستثمار الثنائية) تعويض معاهداتها الاستثمارية الثنائية بفصل في الاتفاق الإقليمي يتعلق بالاستثمار، فمن شأن ذلك أن يدعم الشبكة العالمية الحالية لمعاهدات الاستثمار الثنائية بأكثر من ٢٧٠ معاهدة من هذا النوع، أي زهاء ١٠ في المائة.

تشمل اتفاقات الاستثمار الدولية الجديدة عادة أحكاماً مواتية للتنمية المستدامة

تُظهر اتفاقات الاستثمار الدولية التي أبرمت في عام ٢٠١٢ ميلاً متزايداً إلى تضمينها جوانب موجهة نحو التنمية المستدامة، بما يشمل إشارات إلى حماية الصحة والسلامة وحقوق العمال والبيئة. وتكمل هذه الجوانب المتعلقة بالتنمية المستدامة عناصر تعاهدية تهدف على نطاق أوسع إلى الحفاظ على الحيز التنظيمي للسياسات العامة، بوجه عام، أو التقليل إلى أقصى حد من الدعاوى المتعلقة بالاستثمار، بوجه خاص. ويعكس كثير من هذه الأحكام الخيارات السياسية التي يتضمنها إطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة.

الشكل ٥ - الاتجاهات السائدة في اتفاقات الاستثمار الدولية، ١٩٨٣-٢٠١٣

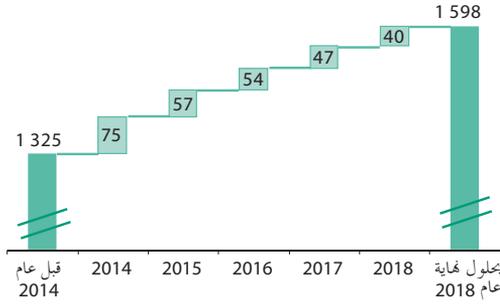


المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٣.

فرص تحسين نظام اتفاقات الاستثمار الدولية

أمام البلدان سبل عدة لتحسين نظام اتفاقات الاستثمار الدولية، ترتبط بحجم التغيير الذي تطمح إليه. ومن تلك السبل حق الدول المتعاقدة في توضيح معنى أحكام المعاهدة (من خلال التفسيرات المرجعية مثلاً)، أو تنقيح

الشكل ٦- العدد التراكمي لمعاهدات الاستثمار الثنائية التي يمكن إنهاؤها أو إعادة التفاوض فيها



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٣.

اتفاقات الاستثمار الدولية (من خلال التعديلات مثلاً)، أو الاستعاضة عن اتفاقات الاستثمار الدولية القديمة (من خلال إعادة التفاوض مثلاً)، أو إنهاء اتفاقات الاستثمار الدولية (إما من جانب واحد أو بالتراضي). ويمكن أن يؤدي انتهاء العمل بالمعاهدات إلى دعم عدد من الخيارات الواردة أعلاه. وبحلول نهاية عام ٢٠١٣، ستكون ١٣٠٠ معاهدة استثمار ثنائية قد بلغت مرحلة يمكن فيها إنهاؤها أو إعادة التفاوض فيها في أي وقت، مما يتيح فرصة سانحة لمعالجة جوانب التعارض والتداخل في نظام اتفاقات

الاستثمار الدولية المتعدد الأوجه والمتعدد الطبقات، وتعزيز بعده الإنمائي (الشكل ٦). ولدى اتخاذ تلك الإجراءات، ينبغي أن تقارن البلدان بين الإيجابيات والسلبيات في سياق بيئتها الاستثمارية واستراتيجياتها الإنمائية بوجه عام.

التحكيم في المنازعات بين المستثمرين والدول: أكبر عدد من القضايا الجديدة على الإطلاق

استُهلّت ٥٨ قضية معروفة جديدة لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في عام ٢٠١٢. وبذلك يصل مجموع عدد القضايا المعروفة إلى ٥١٤ قضية، ومجموع عدد البلدان التي استجابت لقضية واحدة أو أكثر من تلك القضايا إلى ٩٥ بلداً. وتشكل القضايا الثماني والخمسون أكبر عدد على الإطلاق من الطلبات المعروفة المقدمة في سنة واحدة لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، وتؤكد تزايد ميل المستثمرين الأجانب نحو اللجوء إلى التحكيم في منازعاتهم مع الدول.

وفي ضوء تضاعف عدد تلك القضايا واستمرار الشواغل إزاء أوجه القصور في نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، اشتد زخم النقاش بشأن إيجابيات وسلبيات آلية تسوية تلك المنازعات، ولا سيما في البلدان والمناطق التي أدرجت تسوية تلك المنازعات في جدول أعمال المفاوضات المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية.

التحكيم في المنازعات بين المستثمرين والدول: رسم مسارات في سبيل الإصلاح

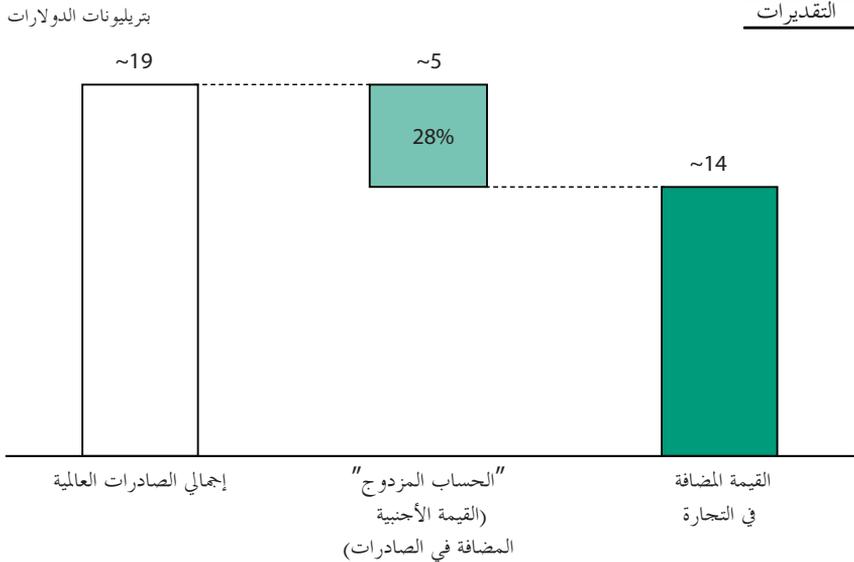
أظهر أداء نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول أوجه قصور بنيوية. وتعلق الشواغل في هذا الصدد بمدى مشروعية القرارات وشفافيتها، ومخاطبتها وعدم اتساقها، وبنظام تعيين المحكمين، والمصالح المالية. وبغية معالجة هذا الوضع، حدد الأونكتاد خمسة مسارات عامة للإصلاح هي: تعزيز طرق بديلة لتسوية المنازعات، وتعديل النظام القائم لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول عن طريق فرادى اتفاقات الاستثمار الدولية، والحد من وصول المستثمرين إلى نظام تسوية منازعاتهم مع الدول، ووضع مرفق للاستئناف، وإنشاء محكمة دولية دائمة للنظر في قضايا الاستثمار. ويُشجّع أصحاب المصلحة في اتفاقات الاستثمار الدولية على تقييم النظام الحالي، ومقارنة الخيارات المتاحة، والشروع في اتخاذ خطوات ملموسة من أجل الإصلاح. ويمكن أن تساعد الجهود الجماعية المبذولة على المستوى المتعدد الأطراف في تحقيق توافق للآراء بشأن المسار الإصلاحي المفضل وسبل تنفيذه.

سلاسل القيمة العالمية والتنمية

سلاسل القيمة العالمية توجه التجارة على نحو متزايد

تتألف نسبة ٦٠ في المائة من التجارة العالمية، التي تتجاوز حالياً ٢٠ تريليون دولار، من التجارة في السلع والخدمات الوسيطة التي تُدمج، خلال مراحل مختلفة، في عملية إنتاج السلع والخدمات الموجهة إلى المستهلك النهائي. وقد أدى تجزؤ عمليات الإنتاج وتشتت المهام والأنشطة فيها على المستوى الدولي إلى ظهور نظم إنتاجية عابرة للحدود. ويمكن أن تتخذ هذه النظم شكل سلاسل تعاقبية أو شبكات معقدة، ويمكن أن يكون نطاقها عالمياً أو إقليمياً، ويشير إليها عادة باسم سلاسل القيمة العالمية.

الشكل ٧- القيمة المضافة في الصادرات العالمية، ٢٠١٠



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٣.

وتؤدي سلاسل القيمة العالمية إلى كثرة الحساب المزدوج في التجارة، لأن المنتجات الوسيطة تُحسب مراراً عدة في الصادرات العالمية، ولا ينبغي حسابها إلا مرة واحدة باعتبارها قيمة مضافة في التجارة". وتضم نسبة ٢٨ في المائة تقريباً من الصادرات الإجمالية حالياً قيمة مضافة لا تستوردها البلدان في المقام الأول إلا لإدماجها في منتجات أو خدمات تُصدر بدورها فيما بعد. ويُحسب حوالي ٥ تريليونات دولار من أصل ١٩ تريليون دولار في إجمالي الصادرات العالمية (في أرقام عام ٢٠١٠) مرتين (الشكل ٧). وتحدد نماذج تجارة القيم المضافة في سلاسل القيمة العالمية توزيع المكاسب الاقتصادية الفعلية المتأتية من التجارة على كل اقتصاد على حدة.

وتنتشر سلاسل القيمة العالمية انتشاراً أوسع في بعض الصناعات حيث يمكن الفصل بين الأنشطة فصلاً أسهل، مثل صناعة الإلكترونيات أو صناعة السيارات أو صناعة الملابس، غير أن تلك السلاسل ما فتئت تشمل أنشطة في جميع القطاعات، بما فيها قطاع الخدمات. ولا تتجاوز حصة الخدمات في إجمالي الصادرات في جميع أنحاء العالم ٢٠ في المائة، غير أن زهاء نصف (٤٦ في المائة) القيمة المضافة في الصادرات تسهم به أنشطة قطاع الخدمات، لأن معظم صادرات الصناعة التحويلية تتطلب خدمات لإنتاجها.

وتشارك أغلبية البلدان النامية مشاركة متزايدة في سلاسل القيمة العالمية. فقد ارتفعت حصتها في التجارة العالمية ذات القيمة المضافة من ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٠ ثم إلى أكثر من ٤٠ في المائة حالياً. غير أن كثيراً من البلدان النامية الأفقر حالاً ما زالت تسعى جاهدة للنفوذ إلى سلاسل القيمة العالمية في قطاعات أخرى غير صادرات الموارد الطبيعية.

والروابط الإقليمية في سلاسل القيمة أهم في الغالب من الروابط العالمية، ولا سيما في أمريكا الشمالية وأوروبا وشرق آسيا وجنوب شرقها. أما في الاقتصادات الانتقالية وفي أمريكا اللاتينية وأفريقيا، فسلاسل القيمة الإقليمية أقل تطوراً نسبياً.

الشركات عبر الوطنية تتولى عادة تنسيق سلاسل القيمة العالمية

عادة ما تخضع سلاسل القيمة العالمية لتنسيق الشركات عبر الوطنية التي لديها عمليات تبادل عبر الحدود للمدخلات والمخرجات على نطاق شبكات شركائها المنتسبة وشركائها المتعاقدين ومورديها المستقلين. وتشكل سلاسل القيمة العالمية التي تنسقها الشركات عبر الوطنية ٨٠ في المائة من التجارة العالمية. وترسم قرارات الاستثمار التي تتخذها الشركات عبر الوطنية إلى حد بعيد نماذج تجارة القيم المضافة في سلاسل القيمة العالمية. فيبدو أن البلدان التي يكثر فيها الاستثمار الأجنبي المباشر حسب حجم اقتصاداتها، تشارك بقدر أكبر في سلاسل القيمة العالمية وتجنّي من التجارة قيمة مضافة محلية أعلى نسبياً (الشكل ٨).

التمسك ٨- أهم مؤشرات تجارة القيم المضافة، حسب ربع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي، ٢٠١٠



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٣.

وتنسق الشركات عبر الوطنية سلاسل القيمة العالمية عن طريق شبكات معقدة من العلاقات مع الموردين، ونماذج حوكمة شتى، تشمل الملكية المباشرة للشركات المنتسبة الأجنبية، والعلاقات التعاقدية (في أشكال الإنتاج الدولي غير السهمية)، والمعاملات القائمة على المنافسة الحرة. وتؤثر نماذج الحوكمة المذكورة وهياكل القوة الناتجة عنها في سلاسل القيمة العالمية تأثيراً شديداً في توزيع المكاسب الاقتصادية المتأتية من التجارة ضمن سلاسل القيمة العالمية، وفي تبعاتها الإنمائية على المدى الطويل.

وتُوجه محدداتٌ توطئية في سلسلة القيمة العالمية، ترتبط بالمجال القطاعي في هذه السلسلة أو بمهمتها أو نشاطها، قرارات الشركات عبر الوطنية بشأن مكان الاستثمار والشريك الذي ينبغي الاستثمار معه. وتختلف المحددات التوطئية للمجالات القطاعية في سلسلة القيمة العالمية في كثير من الأحيان عن محددات الصناعات المتكاملة عمودياً ونقل عنها - أي أن محددات أنشطة التجميع في الإلكترونيات أقل من محددات الاستثمار في صناعة الإلكترونيات ككل. وبالنسبة إلى كثير من المجالات القطاعية في سلسلة القيمة العالمية، ثمة عدد قليل نسبياً من المحددات التوطئية "المصرية" التي تشكل شروطاً مسبقة لوصول البلدان إلى سلاسل القيمة العالمية.

يمكن أن تسهم سلاسل القيمة العالمية إسهاماً هاماً في التنمية، غير أن المشاركة فيها محفوفة بالمخاطر

تعمم سلاسل القيمة العالمية القيمة المضافة وفرص العمل لتشمل عدداً أكبر من المواقع بدلاً من تجميعها في الأماكن القادرة على إنجاز أعقد المهام. وعليه، يمكن أن تسرع السلاسل وتيرة لحاق البلدان النامية بركب البلدان المتقدمة في مستويات الناتج المحلي الإجمالي والدخل، وتؤدي إلى زيادة التقارب بين الاقتصادات. وتلك هي المساهمة الإنمائية الأساسية التي تقدمها السلاسل على الصعيد العالمي.

أما على المستوى القطري، فالقيمة المضافة المحلية الناتجة عن تجارة سلاسل القيمة العالمية يمكن أن تكون بالغة الأهمية بالنظر إلى حجم الاقتصادات المحلية. ففي البلدان النامية، تسهم تجارة القيم المضافة بحوالي ٣٠ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط، مقارنة بمساهمة نسبتها ١٨ في المائة في البلدان المتقدمة. وهناك ترابط إيجابي بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ومعدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. فمعدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، في الاقتصادات التي تتزايد مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية بوتيرة أسرع من غيرها، تزيد بنقطتين مئويتين عن المتوسط. وعلاوة على ذلك، تؤدي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عادة إلى خلق

فرص العمل في البلدان النامية ونمو العمالة بمعدل أكبر حتى إذا كانت المشاركة في تلك السلاسل مرتبطة بمحتويات مستوردة تتألف منها الصادرات.

غير أن التجربة تختلف كثيراً من اقتصاد إلى آخر. فمساهمة سلاسل القيمة العالمية في تحقيق القيمة المضافة يمكن أن تكون ضئيلة نسبياً عندما يزيد حجم المحتويات المستوردة التي تتألف منها الصادرات، وعندما تقتصر المشاركة في سلسلة القيمة العالمية على الأجزاء الأدنى قيمة في السلسلة. وبالإضافة إلى ذلك، تنتج الشركات المنتسبة إلى الشركات عبر الوطنية جزءاً كبيراً من القيمة المضافة في سلاسل القيمة العالمية في البلدان النامية، مما قد يؤدي إلى "قيمة محصلة" ضئيلة نسبياً، نتيجة للتسعير التحويلي أو إعادة الأرباح إلى الوطن مثلاً. ومع ذلك، فحتى عندما تكون الصادرات موجهة من الشركات عبر الوطنية، تكون مساهمة الشركات المحلية بالقيمة المضافة في سلاسل القيمة العالمية كبيرة للغاية في كثير من الأحيان. كما أن حجم الأرباح التي تعيد الشركات المنتسبة الأجنبية استثمارها يكاد يعادل في المتوسط حجم الأرباح المعادة إلى الوطن.

وفيما يتعلق بالمكاسب في مجال العمالة، غالباً ما يعنى الضغط الذي يمارسه المشترون العالميون على التكاليف أن العمالة المتصلة بسلاسل القيمة العالمية يمكن أن تكون غير مأمونة وتنطوي على سوء ظروف العمل، وتثير فيها السلامة والصحة المهنتان قلقاً بالغاً. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون مستوى استقرار العمالة في سلاسل القيمة العالمية متدنياً لأن تقلبات الطلب تعزز على طول سلاسل القيمة ولأن عمليات الشركات عبر الوطنية ضمن سلاسل القيمة العالمية يمكن أن تنتقل من موقع إلى آخر. ومع ذلك، يمكن أن تشكل سلاسل القيمة العالمية آلية لنقل أفضل الممارسات الدولية في القضايا الاجتماعية والبيئية، عن طريق استخدام معايير المسؤولية الاجتماعية للشركات، على سبيل المثال، رغم أن تنفيذ المعايير التي هي دون المستوى الأول في سلسلة الإمداد لا يزال يمثل تحدياً.

وفي أجل أطول، يمكن أن تشكل سلاسل القيمة العالمية للبلدان النامية سبيلاً هاماً لبناء قدرات إنتاجية، بطرق تشمل نشر التكنولوجيا وتطوير المهارات، مما يتيح فرصاً للارتقاء بالصناعة. غير أن المزايا الإنمائية التي يمكن جنيها من سلاسل القيمة العالمية على المدى الطويل ليست تلقائية. فالمشاركة في هذه السلاسل يمكن أن تؤدي إلى الاعتماد بقدر ما على قاعدة تكنولوجية ضيقة وعلى النفاذ عن طريق سلاسل القيمة التي تنسقها الشركات عبر الوطنية للوصول إلى أنشطة ذات قيمة مضافة محدودة.

وعلى صعيد الشركات، ترتبط الفرص المتاحة للشركات المحلية لزيادة الإنتاجية والارتقاء إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى في سلاسل القيمة العالمية بطبيعة السلاسل التي تعمل فيها هذه الشركات، والحوكمة وعلاقات القوة القائمة في السلسلة، وقدراتها الاستيعابية، والبيئة التجارية

والمؤسسية الساندة في الاقتصاد. وعلى الصعيد القطري، لا تقتصر المسارات الناجحة للارتفاع في سلاسل القيمة العالمية على المشاركة المتنامية في هذه السلاسل، بل تنطوي أيضاً على تكوين قيمة مضافة محلية أعلى. وفي الوقت نفسه، تشمل تلك المسارات توسعاً تدريجياً للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية التي تتميز بتطور تكنولوجي متزايد، للانتقال من الصادرات القائمة على الموارد إلى صادرات مصنوعات وخدمات تتزايد درجة تعقدتها تدريجياً.

أمام البلدان خيار استراتيجي: إما أن تعزز أو لا تعزز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية

ينبغي أن تقارن البلدان بعناية بين إيجابيات وسلبيات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وتكاليف ومزايا السياسات الاستباقية لتعزيز سلاسل القيمة العالمية أو الاستراتيجيات الإنمائية التي تقودها تلك السلاسل، وذلك وفقاً للحالة الخاصة بكل بلد وعوامل الإنتاج المتوفرة فيه. وقد تقرر بعض البلدان عدم تعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وقد لا يكون للبعض الآخر خيار: فأغلب الاقتصادات النامية الصغرى، التي لديها ثروات محدودة من الموارد، لا تجد أمامها في كثير من الأحيان بديلاً عن اتباع استراتيجيات إنمائية تشمل قدرًا من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. فلا يكون السؤال المطروح أمام هذه البلدان هو المشاركة في تلك السلاسل أو عدم المشاركة فيها، بل كيفية المشاركة فيها. وفي الواقع، تشارك معظم تلك البلدان فعلاً في سلاسل القيمة العالمية بطريقة أو بأخرى. ويتطلب تعزيز المشاركة في السلاسل استهداف أجزاء قطاعية محددة فيها، أي أن تعزيز السلاسل يمكن أن يكون عملية انتقائية. وعلاوة على ذلك، فالمشاركة في السلاسل هي جانب من جوانب الاستراتيجية الإنمائية الشاملة التي يتبعها البلد.

السياسات المتبعة هي مفتاح استفادة التنمية من سلاسل القيمة العالمية

إذا قررت البلدان أن تعزز بنشاط المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، فينبغي لوضعي السياسات أن يعملوا، في المقام الأول، على تحديد درجة تطور الأوضاع التجارية والقدرات الصناعية في بلدانهم، وتقييم المسارات الواقعية لتنمية تلك السلاسل من أجل التمركز الاستراتيجي. والنفاد إلى سلاسل القيمة العالمية، والاستفادة من المشاركة فيها، والقدرة على الارتفاع فيها، عناصر تتطلب اتباع نهج منظم يشمل^١، إدماج سلاسل القيمة العالمية في استراتيجيات التنمية الشاملة وسياسات التنمية الصناعية،^٢ تيسير نمو سلاسل القيمة العالمية بتهيئة بيئة مواتية للاستثمار والتجارة والحفاظ عليها، وتوفير الهياكل الأساسية الداعمة،^٣ بناء القدرات الإنتاجية في الشركات المحلية. ويتطلب التخفيف من المخاطر التي تحف المشاركة في سلاسل القيمة العالمية^٤، وجود إطار

بيئي واجتماعي وإداري متين. وتنطوي مواومة سياسات التجارة والاستثمار على تحديد '٥' أوجه التآزر بين مجالي السياسات المذكورين وأوجه التآزر في المؤسسات المعنية (الجدول ٣).

الجدول ٣- بناء إطار سياساتي إثمائي لسلاسل القيمة العالمية

العناصر الرئيسية	الإجراءات السياسية الرئيسية
إدماج سلاسل القيمة العالمية في استراتيجية التنمية	<ul style="list-style-type: none"> دمج سلاسل القيمة العالمية في سياسات التنمية الصناعية وضع أهداف سياسية على طول مسارات تنمية سلاسل القيمة العالمية
تيسير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية	<ul style="list-style-type: none"> تهيئة بيئة مواتية للتجارة والاستثمار والحفاظ عليها وضع الهياكل الأساسية اللازمة للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية
بناء القدرات الإنتاجية المحلية	<ul style="list-style-type: none"> دعم تنمية المنشآت وتعزيز القدرة التفاوضية للشركات المحلية تعزيز مهارات القوى العاملة
توفير إطار بيئي واجتماعي وإداري متين	<ul style="list-style-type: none"> التقليل إلى أدنى حد من المخاطر المرتبطة بالمشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال التنظيم والمعايير العامة والخاصة دعم المنشآت المحلية في الامتثال للمعايير الدولية
تحقيق التآزر بين سياسات ومؤسسات التجارة والاستثمار	<ul style="list-style-type: none"> ضمان الاتساق بين سياسات التجارة والاستثمار تحقيق التآزر في مجال ترويج وتيسير التجارة والاستثمار إبرام "الاتفاقات الإقليمية للتنمية الصناعية"

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٣.

إدماج سلاسل القيمة العالمية في استراتيجية التنمية. إن سياسات التنمية الصناعية المركزة على السلع والخدمات النهائية أقل فعالية في اقتصاد عالمي تطبعه سلاسل القيمة العالمية:

- تتطلب استراتيجيات التنمية المتصلة بسلاسل القيمة العالمية سياسات أكثر تحديداً تركز على أنشطة مجزأة ضمن تلك السلاسل. وتشتد الحاجة أيضاً، من جراء تلك الاستراتيجيات، إلى سياسات تتصدى لمخاطر شرك الدخل المتوسط، لأن تجزؤ الصناعات يزيد من خطر دخول البلدان إلى قطاع صناعي وبقاتها في مستوياته الدنيا فقط قيمةً ومهارةً.
- تتطلب سلاسل القيمة العالمية اتباع نهج جديد إزاء السياسات التجارية في استراتيجيات التنمية الصناعية، لأن السياسات التجارية الحمائية يمكن أن تؤدي إلى آثار عكسية إذا كانت الواردات تشكل محتوى حاسم الأهمية في قدرة الصادرات على المنافسة. وينبغي النظر إلى السياسات التجارية أيضاً في ضوء الأهمية المتزايدة لشبكات الإنتاج الإقليمية، ذلك أن التصنيع القائم على سلاسل القيمة العالمية يعتمد على تمتين الروابط مع قاعدة الإمدادات في الاقتصادات النامية المجاورة.
- تؤدي ضرورة الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية والانتقال إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى إلى تعزيز الأساس المنطقي لإقامة شراكات مع الشركات الرائدة من أجل التنمية الصناعية. وفي الوقت نفسه، تقتضي سلاسل القيمة العالمية وجود إطار تنظيمي لضمان النهوض الجماعي بالمجالات الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لتحقيق مكاسب التنمية المستدامة.
- تستدعي سلاسل القيمة العالمية، في النهاية، رؤية أكثر دينامية للتنمية الصناعية. وينبغي أن تركز استراتيجية التنمية وسياسات التنمية الصناعية على محددات يمكن اكتسابها أو تحسينها في الأجل القصير، وأن تستثمر بشكل انتقائي في وضع محددات أخرى تتيح القدرة على اجتذاب الاستثمار على المدين المتوسط والبعيد، وبناء مزايا تنافسية على نطاق سلاسل القيمة العالمية، بطرق تشمل إقامة شراكات مع قطاع الأعمال.

وفهمُ موقع البلدان وهياكلها الصناعية مقارنة بسلاسل القيمة العالمية بشكل منطلقاً لواقعي السياسات فيها لدمج تلك السلاسل في استراتيجية التنمية. وينبغي أن يشكل ذلك أساساً لتقييم المسارات الواقعية لتنمية سلاسل القيمة العالمية، باستغلال المشاركة في تلك السلاسل وفرص الارتقاء فيها. ويمكن أن تساعد واضعي السياسات في ذلك التقييم أداة الأونكتاد لرسم سياسات سلاسل القيمة العالمية.

تيسير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. ينطوي تيسير مشاركة الشركات المحلية في سلاسل القيمة العالمية على تهيئة بيئة مواتية للاستثمار والتجارة والحفاظ عليها، ووضع الهياكل الأساسية اللازمة للمشاركة في تلك السلاسل. ويُقصد بالبيئة المواتية للتجارة والاستثمار البيئة السياساتية العامة لمجال الأعمال، بما في ذلك سياسات التجارة والاستثمار، ولكنها تعني أيضاً قطاع الضرائب وسياسات المنافسة وتنظيم سوق العمل والملكية الفكرية والوصول إلى الأراضي وطائفة من المجالات السياساتية الأخرى (انظر إطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة الذي يتناول مجال سياسات التجارة والمجالات السياساتية الأخرى ذات الصلة). ويتسم تيسير التجارة والاستثمار بأهمية خاصة لسلاسل القيمة العالمية التي أضحت السلع تعبر فيها الحدود مرات متعددة وحيث توجد حاجة إلى بناء قدرات إنتاجية للصادرات.

وتوفير الهياكل الأساسية الموثوقة، المادية و"غير المادية" (ولا سيما اللوجستيات والاتصالات)، عامل حاسم لاجتذاب أنشطة سلاسل القيمة العالمية. وإقامة روابط الاتصال والنقل الجيدة يمكن أن تسهم أيضاً في "ترسُّخ" عمليات سلاسل القيمة العالمية. ولما كانت سلاسل القيمة تتخذ في الغالب طابعاً إقليمياً، فإن الشراكات الدولية لوضع الهياكل الأساسية يمكن أن تكون مفيدة للغاية.

بناء القدرات الإنتاجية المحلية. يتسم عدد من المجالات السياساتية بأهمية في السياسات الاستباقية لتنمية المشاريع، دعماً للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية والارتقاء فيها: فأولاً، يمكن أن يؤدي تشكيل تكتلات المشاريع إلى تعزيز الإنتاجية والأداء الشاملين. وثانياً، يمكن أن تتيح الروابط القائمة بين الشركات المحلية والأجنبية والروابط بين المؤسسات المزاي الخارجية الضرورية للمؤسسات المحلية الصغرى والمتوسطة الحجم للتأقلم مع التحديين المتمثلين في توليد المعارف وتدويلها، واللازمين للمشاركة بنجاح في سلاسل القيمة العالمية. وثالثاً، يتطلب بناء القدرات المحلية دعم العلم والتكنولوجيا ووضع إطار فعال لحقوق الملكية الفكرية. ورابعاً، يمكن أن تيسر طائفة من خدمات تطوير الأعمال ودعمها بناء قدرات المؤسسات الصغرى والمتوسطة الحجم كي تستطيع الامتثال للمعايير التقنية وفهم قواعد الاستثمار والتجارة فهماً أفضل. وخامساً، هناك ما يدعو إلى وضع سياسات لتطوير مجال تنظيم المشاريع، بما في ذلك التدريب على الإدارة وعلى تنظيم المشاريع ودعم رأس مال المجازفة. وسادساً، يساعد وصول المؤسسات الصغرى والمتوسطة الحجم إلى التمويل على توجيه جهود التنمية في أولى مراحل سلاسل القيمة حيث تستفيد منها الشركات المحلية استفادة مباشرة.

وعلاوة على ذلك، فاستراتيجية فعالة لتنمية المهارات هي مفتاح المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والارتقاء فيها، ومساعدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة الحجم على تلبية طلبات

زيائتها بخصوص الامتثال لمعايير معينة فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. ويمكن أن تيسر تلك الاستراتيجية أيضاً أي عملية من عمليات التكيف وتساعد العمال المرشحين في الحصول على عمل جديد.

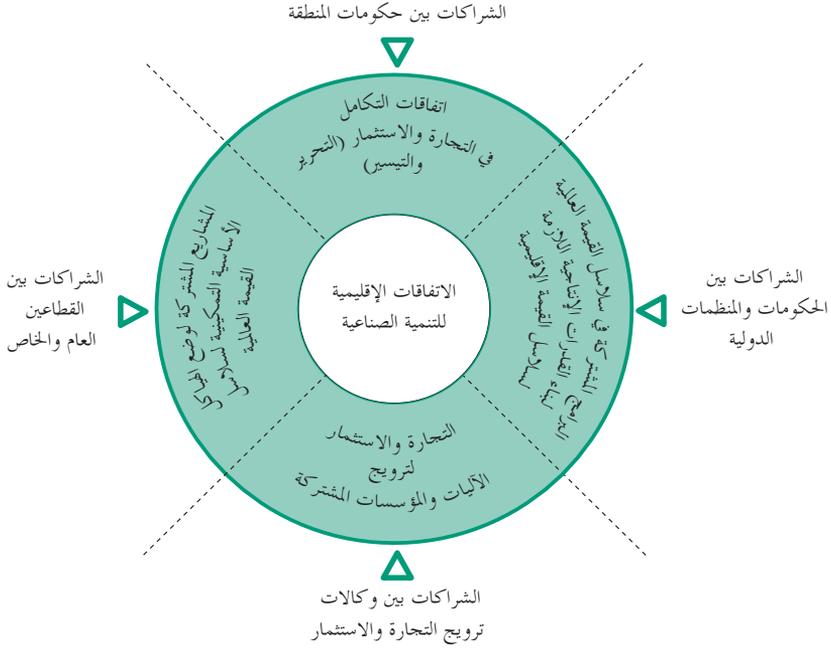
وينبغي أن ينظر واضعو السياسات أيضاً في الخيارات المتاحة لتعزيز القدرة التفاوضية لدى المنتجين المحليين إزاء شركائهم الأجانب في سلاسل القيمة العالمية، لمساعدتهم في الحصول على توزيع عادل للربح والمخاطر، ولتيسير إمكانية الوصول إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى في تلك السلاسل (تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١١).

توفير إطار بيئي واجتماعي وإداري متين. إن وجود أطر وسياسات بيئية واجتماعية وإدارية متينة عامل ضروري لزيادة تأثير أنشطة سلاسل القيمة العالمية إلى أقصى حد في التنمية المستدامة، والتخفيف من مخاطرها إلى أدنى حد. ويجب أن تضمن البلدان المضيفة احترام الشركاء في سلسلة القيمة العالمية معايير العمل الأساسية الدولية. ومما يتسم بأهمية ممتلئة وضع وتعزيز معايير السلامة والصحة المهنية والمعايير البيئية في مواقع الإنتاج ضمن سلاسل القيمة العالمية، فضلاً عن بناء القدرات اللازمة للامتثال. ويمكن أن يسهم مشترون منتجات سلاسل القيمة العالمية وتسهم بلدانهم إسهاماً هاماً في زيادة سلامة عملية الإنتاج بالعمل مع الموردين على تعزيز قدرتهم على الامتثال للأنظمة السارية في البلد المضيف وللمعايير الدولية، واجتذاب العمل مع الموردين الذين لا يحترمون تلك القواعد.

وتزايد الضغط على الموردين للتكيف مع سياسات المسؤولية الاجتماعية للشركات من أجل ضمان استمرار دورهم في سلاسل القيمة العالمية. ومناطق تجهيز الصادرات مركز هام في سلاسل القيمة العالمية وتتيح لواجبي السياسات فرصة لمعالجة القضايا المتصلة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات على نطاق يمكن إدارته. ويمكن أن ينظر واضعو السياسات في اعتماد سياسات محسنة وتوفير خدمات دعم وهياكل أفضل في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات في مناطق تجهيز الصادرات (مثل المساعدة التقنية للاعتماد والإبلاغ، وتقديم الدعم بخصوص قضايا السلامة والصحة المهنية، وتوفير مرافق إعادة التدوير أو منشآت الطاقة البديلة)، فيحوّلوا تلك المناطق إلى مراكز امتياز للأعمال المستدامة ويجعلوها محفزاً لتنفيذ تدابير المسؤولية الاجتماعية للشركات. ويمكن أن تختار الحكومات أو السلطات المعنية بتلك المناطق منح تلك المزايا بالإضافة إلى بعض المزايا الموجودة الممنوحة للشركات في مناطق تجهيز الصادرات أو بدلاً منها. ويمكن أن تشمل المزايا الممنوحة للشركات تقاسم التكاليف ومواءمة الممارسات والحد من عمليات تفتيش المواقع وإجراءات أخرى. ويمكن أن تقدم المنظمات الدولية المساعدة من خلال وضع معايير مرجعية وتيسير تبادل الممارسات الفضلى وبرامج بناء القدرات.

وينبغي معالجة مجموعة أخرى من الشواغل والقضايا المتعلقة بحوكمة الشركات من أجل التقليل إلى أدنى حد من المخاطر المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية. وتشمل هذه المخاطر التسعير التحويلي، حيث تؤثر تلك السلاسل تأثيراً مزدوجاً يتمثل في زيادة نطاق التلاعب بسعر التحويل، وتعقيد مكافحته، على حساب رفع الإيرادات الضريبية للتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تسعى الحكومات، حمايةً لعمليات التنمية الصناعية، لتشجيع سلاسل إمداد مرنة مجهزة لمقاومة الصدمات وقادرة على الصمود أمامها، وبمكناها التعافي من الاضطرابات بسرعة.

الشكل ٩ - الاتفاقات الإقليمية للتنمية الصناعية لتشكيل سلاسل القيمة الإقليمية



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٣.

تحقيق التآزر بين سياسات ومؤسسات التجارة والاستثمار. لما كان الاستثمار والتجارة مترابطين ترابطاً وثيقاً في سلاسل القيمة العالمية، فمن المهم للغاية ضمان الاتساق بين سياساتهما. ويتطلب تفادي النهج المتضاربة أو التي تأتي بنتائج عكسية إيلاء عناية كبيرة للأدوات السياسية التي

يمكن أن تؤثر، في آن واحد، في الاستثمار والتجارة ضمن سلاسل القيمة العالمية، أي '١' تدابير التجارة التي تؤثر في الاستثمار، و'٢' تدابير الاستثمار التي تؤثر في التجارة.

وعلى الصعيد المؤسسي، تستدعي الروابط المكثفة بين التجارة والاستثمار في سلاسل القيمة العالمية تنسيقاً أوثق بين الوكالات المحلية لترويج التجارة والاستثمار، فضلاً عن تحسين استهداف مجالات قطاعية محددة ضمن سلاسل القيمة العالمية تتفق مع المزايا التوطنية الدينامية التي تتسم بها البلدان المضيفة. ويمكن أن يساعد عدد من المعايير الموضوعية، القائمة على مشاركة البلد في سلاسل القيمة العالمية وتمركزه فيها، في تحديد أنسب هيكل مؤسسي لترويج التجارة والاستثمار.

وينبغي السعي لتحقيق أوجه التآزر أيضاً من خلال المعالجة المتكاملة للاتفاقات الدولية في مجالي الاستثمار والتجارة. وتكتسي اتفاقات التجارة والاستثمار الإقليمية أهمية خاصة من منظور سلاسل القيمة، لأن جهود التحرير على الصعيد الإقليمي تصوغ شكل سلاسل القيمة الإقليمية وتحدد توزيع القيمة المضافة.

وتبين أهمية سلاسل القيمة الإقليمية الأثار التي يمكن أن تترتب على تطور اتفاقات التجارة والاستثمار الإقليمية وتحولها إلى "اتفاقات إقليمية للتنمية الصناعية". ويمكن أن تركز هذه الاتفاقات على تحرير التجارة والاستثمار وتيسيرهما وتنشئ آليات ومؤسسات مشتركة لترويج الاستثمار. ويمكن أن تمتد إلى مجالات سياساتية أخرى هامة لتيسير تنمية سلاسل القيمة العالمية، مثل مواءمة المعايير التنظيمية وتدعيم المعايير الخاصة بشأن القضايا البيئية والاجتماعية والإدارية. ويمكن أن تهدف إلى إقامة تجمعات صناعية عبر الحدود من خلال استثمارات مشتركة في وضع الهياكل الأساسية وبناء القدرات الإنتاجية المسيرة لسلاسل القيمة العالمية. وينطوي إبرام هذه الاتفاقات على العمل في إطار شراكات - بين حكومات المنطقة لمواءمة أنظمة التجارة والاستثمار والترويج معاً للتجارة والاستثمار، وبين الحكومات والمنظمات الدولية لتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات، وبين القطاعين العام والخاص للاستثمار في توفير الهياكل الأساسية والقدرات الإنتاجية اللازمة لسلاسل القيمة الإقليمية (الشكل ٩).



سوباتشاي بانيتشباكدي

جنيف، حزيران/يونيه ٢٠١٣

الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأعداد السابقة من تقرير الاستثمار العالمي

- WIR 2012: Towards a New Generation of Investment Policies*
- WIR 2011: Non-Equity Modes of International Production and Development*
- WIR 2010: Investing in a Low-carbon Economy*
- WIR 2009: Transnational Corporations, Agricultural Production and Development*
- WIR 2008: Transnational Corporations and the Infrastructure Challenge*
- WIR 2007: Transnational Corporations, Extractive Industries and Development*
- WIR 2006: FDI from Developing and Transition Economies: Implications for Development*
- WIR 2005: Transnational Corporations and the Internationalization of R&D*
- WIR 2004: The Shift Towards Services*
- WIR 2003: FDI Policies for Development: National and International Perspectives*
- WIR 2002: Transnational Corporations and Export Competitiveness*
- WIR 2001: Promoting Linkages*
- WIR 2000: Cross-border Mergers and Acquisitions and Development*
- WIR 1999: Foreign Direct Investment and the Challenge of Development*
- WIR 1998: Trends and Determinants*
- WIR 1997: Transnational Corporations, Market Structure and Competition Policy*
- WIR 1996: Investment, Trade and International Policy Arrangements*
- WIR 1995: Transnational Corporations and Competitiveness*
- WIR 1994: Transnational Corporations, Employment and the Workplace*
- WIR 1993: Transnational Corporations and Integrated International Production*
- WIR 1992: Transnational Corporations as Engines of Growth*
- WIR 1991: The Triad in Foreign Direct Investment*

يمكن تنزيلها جميعاً من الموقع: www.unctad.org/wir

سلاسل مختارة من منشورات الأونكتاد بشأن الشركات عبر الوطنية والاستثمار الأجنبي المباشر

World Investment Report
www.unctad.org/wir

World Investment Prospects Survey
www.unctad.org/diaa

Global Investment Trends Monitor
www.unctad.org/itia

Investment Policy Monitor
www.unctad.org/itip

Issues in International Investment Agreements
www.unctad.org/itia

International Investment Policies for Development
www.unctad.org/itia

Investment Advisory Series A and B
www.unctad.org/diaa

Investment Policy Reviews
www.unctad.org/ipr

Current Series on FDI and Development
www.unctad.org/diaa

Transnational Corporations Journal
www.unctad.org/tnc

كيفية الحصول على المنشورات

للحصول على مزيد من المعلومات عن الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية، يرجى توجيه الاستفسارات إلى:

Division on Investment and Enterprise
United Nations Conference on Trade and
Development
Palais des Nations, Room E-10052
CH-1211 Geneva 10 Switzerland

Telephone: +41 22 917 4533
Fax: +41 22 917 0498
web: www.unctad.org/diaa

يمكن شراء المنشورات المعدة للبيع من موزعي منشورات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. ويمكن الحصول عليها أيضاً عن طريق الاتصال بـ:

United Nations Publications
Customer Service
c/o National Book Network
15200 NBN Way
PO Box 190

Blue Ridge Summit, PA 17214
email: unpublications@nbnbooks.com

<https://unp.un.org/>